مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024

التنافس الدولي وانعكاساته على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي

International Competition and Its Implications on Security and Development in the African Sahel Region

د. إيهاب محمد أبو المجد عياد

دكتوراه العلوم السياسية

تاريخ الإرسال	2023-10-22
تاريخ القبول	2023-11-05
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص

هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي مفادها: إلى أي مدى أثر التنافس الدولي على الواقع الأمني والتنموي في منطقة الساحل الأفريقي؟، وتمت الإجابة على هذه الإشكالية من خلال ثلاثة محاور جاء الأول منها بعنوان: الأهمية الاستراتيجية والمقاربات الجيوأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي؛ حيث يستعرض الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية والمقاربات الجيوأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي، ثم جاء المحور الثاني ليحمل عنوان: أبعاد ومحددات التنافس الدولي وتباين المقاربات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي ليستعرض من خلاله الاستراتيجية الأمريكية، الفرنسية، الروسية، والصينية تجاه منطقة الساحل الأفريقي، وأخيراً جاء المحور الثالث ليستعرض انعكاسات التنافس الدولي على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال استعراض واقع ومستقبل الأمن والتنمية في ظل التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي، وجاء من أهم التوصيات، تعبئة موارد منطقة الساحل الأفريقي لتمويل وتسريع عملية التحول للتنمية المستدامة، وتحقيق السلم والأمن وتطوير البنية التحتية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطوير القدرة التنموية لدول المنطقة، والاستغلال الأمثل لموارد المنطقة المتاحة لخدمة التنمية وفقاً لاستراتيجية تسمح بتحقيق العائدات المرجوة، وتشجيع الاقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي– الساحل الأفريقي– التنمية – الأمن

Abstract:

This study aimed to address the main problem: To what extent has international competition affected the security and development situation in the African Sahel region? This problem was answered through three axes. The first axis, titled "Strategic Significance and Geopolitical Approaches to the African Sahel Region," examines the geopolitical, geostrategic, and geo-security significance of the African Sahel region. The second axis, "Dimensions and Determinants of International Competition and Variability of Security Approaches in the African Sahel Region," reviews the American, French, Russian, and Chinese strategies toward the African Sahel region. Finally, the third axis analyzes international competition and its implications on security and development in the African Sahel region, by examining the current and future security and development prospects under international competition. The study's key recommendations include mobilizing resources in the African Sahel region to accelerate the transition to sustainable development, achieving peace and security, developing infrastructure, realizing sustainable development goals, enhancing the development capacity of the region's countries, and optimizing the utilization of available resources to serve development through a strategy that allows for the desired returns and encourages the digital economy.

Keywords: International Competition- African Sahel- Development- Security

مقدمة:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أهم المناطق استقطاباً للتنافس في العالم؛ حيث تستمد المنطقة قيمتها الاستراتيجية من ارتباطها الوثيق بأهم طرق المواصلات في العالم، فهي حلقة الوصل الآمنة بين الغرب "القارة الأمريكية"، والشرق "آسيا" وبين الشمال "أوروبا الغربية"، والجنوب "أفريقيا الوسطى"، كما تزخر منطقة الساحل الأفريقي بثروات مهمة يمكن أن تجعل منها قطباً اقتصادياً قائماً على منطق تكاملي تعاوني مبني على مشروع استراتيجي يستغل ما تزخر به المنطقة من امكانيات وطاقات، ومن هذا المنطلق تعد المنطقة واحدة من المناطق الاستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوسياسي العالمي، لامتلاكها لعوامل جذب داخلية سواء بفعل مواردها الطبيعية أو بسبب ما يتفاعل بها من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية مختلفة جعلتها تكتسب أهمية جيوسياسية تمثل أهمية قصوى لأصحاب المصالح على المستوى الدولي والإقليمي (خليفة محمد، ٢٠٢٢، ص٧٤). ومن ثم أزدادت حدة التنافس الجيوسياسي بين الدول الكبرى وبصفة خاصة (فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا، والصين) في محاولة لتوسيع دائرة النفوذ وتعزيز المصالح في مختلف المجالات، وفي ظل انتشار حالة عدم الاستقرار السياسي، وتنامي الصراعات الإقليمية والدولية للسيطرة على الموارد الطبيعية في منطقة الساحل الأفريقي، سعت الفواعل الإرهابية للتوسع في منطقة الساحل الأفريقي مما ساعد على تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد وتيرة التهديدات الأمنية، ونتيجة لذلك اتجهت دول الساحل الأفريقي (بوركينا فاسو، تشاد، النيجر، مالي، وموريتانيا) بتدشين قوة الساحل الأفريقي وأطلق عليها (G5)، برعاية فرنسية ومساعدات أوروبية لتضم قوة متعددة الجنسيات لمحاربة الإرهاب في هذه المنطقة (أحمد عبد الرازق، ٢٠٢٣، ص٢٢). وأنتجت هذه المتغيرات واقعاً أمنياً وتنموياً أفريقياً جديداً متأثراً بتلك التغيرات الحادثة والتي لعب التنافس الدولي دوراً بارزاً فيها بجانب التهديدات الأمنية بالمنطقة، وأصبح معه من الضرورى على دول منطقة الساحل الأفريقي التنبه إلى أهمية التعاون والتكامل بينهما على المستويين الإقليمي والقاري لتلافي الأثار الناجمة عن هذه التغيرات الحادثة في المنطقة.

١- أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من منطلق بعدين الأول: البعد الاستراتيجي، ويكمن فيما تكتسبه منطقة الساحل الأفريقي من أهمية حيوية، وجغرافية، وسياسية جعلتها موضع استقطاب للتنافس في العالم ومحط أنظار العديد من القوى الدولية، ويتمثل البعد الثاني في: أن التداعيات الأمنية المصحوبة بتنافس القوى الدولية في منطقة الساحل الأفريقي أثرت

بدورها على العملية التنموية في المنطقة وأن تلافي الأثار الناجمة عن هذه التغيرات تكون من خلال التعاون والتكامل لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

٢- **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنافس الدولي وانعكاساته على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي من خلال:

أ- دراسة وتحليل الأهمية الاستراتيجية والمقاربات الجيوأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي.

ب- تحليل أبعاد ومحددات التنافس الدولي وتباين المقاربات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي.

ج- استعراض وتحليل انعكاسات التنافس الدولي على واقع الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي.

٣- **الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات الفرعية:** تمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة في تساؤلها الرئيسي والذي تمثل في: إلى أي مدى أثر التنافس الدولي على الواقع الأمني والتنموي في منطقة الساحل الأفريقي؟ وتمثلت التساؤلات الفرعية في:

أ- ما هي الأهمية الاستراتيجية والمقاربات الجيوأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي؟.

ب- ما هي أبعاد ومحددات التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي؟.

ج- ما هي انعكاسات التنافس الدولي على واقع الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي؟.

٤- **فرضيات الدراسة:** تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات مفادها:

أ- أن تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، مرهون بأبعاد التنافس الدولي، وإدراك مشترك لمختلف التهديدات الأمنية ومعيقات التنمية من طرف صناع القرار في المنطقة.

ب- أن إعادة النظر في دور الأنظمة السياسية في المنطقة، يعزز فرص التنمية الإنسانية بها.

ج- أن العمل على تحقيق النمو الاقتصادي، سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

٥- **الدراسات السابقة:** شغلت ظاهرة التنافس الدولي وإشكالية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، حيزاً كبيراً في الأدبيات الأكاديمية، لما لهما من أهمية إقليمية ودولية، ويمكن إلقاء الضوء على بعض الدراسات التي تصدت لدراسة وتحليل التنافس الدولي والأمن والتنمية أو لأحد الواهر المرتبطة بهم، وتوضيح مدى انعكاسات التنافس الدولي على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، على النحو التالي:

استهدفت دراسة، "أحمد أبو زيد، ٢٠١٢"، ودراسة "إيمان رجب، ٢٠١٤"، تحليل العلاقة التبادلية بين مفهومي الأمن والتنمية، كما استهدفت دراسة، "مصطفي ونوغي، ٢٠٢١"، تحليل إشكالية بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، وتحليل التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، كما استهدفت أيضاً دراسة، "Sarjoh Bah and Kwesi Aning, 2008"، دراسة، "أحمد عبد الرازق، ٢٠٢٣"، وكذلك دراسة "Mondo Internazionale, 2023"، استعراض مستقبل أمن الساحل الأفريقي في ظل التنافس الدولي والتهديدات الإرهابية، وسياسات الدول المتنافسة، وقدمت دراسة، "سالي فريد، ٢٠٢٣"، واقع ومستقبل الأمن الإنساني في رؤية الاتحاد الأفريقي، مستعرضه في ذلك خطة تنمية أفريقيا وما تم إنجازه، كما قدمت دراسة، "نهلة أبو العز، ٢٠٢٣"، مؤشرات وتحديات التنمية في القارة الافريقية. وكان من أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية: التعرف على أبعاد ومحددات التنافس الدولي وتحليل سياسات القوى الدولية في منطقة الساحل الأفريقي، بالإضافة إلى التعرف على أهم التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة، وفرص التنمية والاستثمار فيها بما يفيد الدراسة الحالية.

٦- **الإطار المنهجي:** في إطار تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، وللإحاطة بواقع التنافس الدولي والوضع الأمني والتنموي في منطقة الساحل الأفريقي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على جمع الحقائق والمعلومات، ووصفها وتعريفها وتوضيحها من خلال تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة محل الدراسة، وقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لمعالجة عدة نقاط مثل التعريف بمختلف التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الأفريقي، وأهم مؤشراتها الاقتصادية، كما تم الاستعانة أيضا بالمنهج التاريخي لاستقراء التحولات وإبرازها والتعبيّر عنها والتعرف على آثارها الجيوسياسية في منطقة الساحل الأفريقي، ومتابعة الظاهرة لفهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل مع مراعاة المتغيرات الزمانية، والمكانية والإمكانيات المتاحة في كل فترة. كما أمكن الاستفادة من منهج التحليل النسقي، ومنهج دراسة الحالة.

٧- **تقسيم الدراسة:** للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور الأول بعنوان: الأهمية الاستراتيجية والمقاربة الجيوأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي، والمحور الثاني يحمل عنوان: أبعاد ومحددات التنافس الدولي وتباين المقاربات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، والمحور الثالث بعنوان: انعكاسات التنافس الدولي على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي "رؤية مفاهيمية تحليلية"، ثم الخاتمة.

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية والمقاربة الجيوأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

تعد منطقة الساحل الأفريقي من بين المناطق الأكثر أهمية في الاستراتيجيات الدولية، نظراً لما تتمتع به من خصائص و مزايا جيوسياسية، اقتصادية، واستراتيجية، تجعلها محل اهتمام القوى الإقليمية والدولية على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، مما جعلها تتعرض للعديد من التحديات والمخاطر والتي تشكل في مجملها تهديداً مباشراً لأمن دول المنطقة، والتي تواجه إشكاليات متعددة وتحديات متشابكة ومعقدة سواء كانت على المستوى الداخلي كالحروب الأهلية، وتدهور الأوضاع سياسياً واقتصادياً وأمنياً، أو على المستوى الإقليمي كالصراعات الحدودية بين دول الإقليم، والخلافات السياسية، وانتشار ظاهرة الإرهاب، أو على المستوى العالمي كالصراعات الدولية من جانب الدول الكبرى لكسب النفوذ والسيطرة على تلك المنطقة (نور جمال الدين، ٢٠٢٣). ويتم توضيح أهمية منطقة الساحل الأفريقي الاستراتيجية على النحو التالي:

أولاً: الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي:

يعرف الساحل الأفريقي من الناحية الجغرافية على أنه "الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، ومن ثم يشكل الساحل بذلك منطقة إيكولوجية؛ تتمتع بندرة الأمطار ومواسم الجفاف التي تدوم لأشهراً طويلة. ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الأفريقي ساعدت في خلق نوعاً من الاختلاف حول أي من هذه الدول تنتمي إلى هذه المنطقة، حيث تغطي منطقة الساحل الأفريقي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا لتشمل ثلاث دول محورية هي: مالي والنيجر وتشاد، وتجتمع هذه الدول في خصائص محددة، تتعلق بكونها بلدان صحراوية وشاسعة المساحة، وهناك رؤية أخرى للتحديد الجغرافي لإقليم الساحل الأفريقي، وفقاً لما حددته اللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في منطقة الساحل (CILSS)، والتي أُنشئت عام ١٩٧١، والتي حددت بلدان منطقة الساحل في تسعة دول هي: "جزر الرأس الأخضر، غينيا بيساو، غامبيا، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال وتشاد"، والتي تبلغ مساحتها مجتمعة ٥,٣٤٤,٠٠٠ كلم، بينما يُعرف الساحل جيوسياسياً، للدلالة على ذلك القوس الذي يضم السودان، مالي، النيجر، تشاد، الجنوب الجزائري والنقاط الأطلسية في أقصي الغرب (فاطمة الزهراء بويدة، ٢٠١٦، ص٢١٣)، أمّا عن التعريف الجغرافي الأمني، فيضمُّ الساحل الأفريقي دول شمال أفريقيا ودول الساحل؛ السودان، مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا إضافة للسنغال (Philippe Hugon, 2001, p155). وتوضح الخريطة رقم (١) دول الساحل الأفريقي

المصدر : مفهوم-دول-الساحل-الأفريقي١/https://almalomat.com/wp-content/uploads/2021/07

وعلى الرغم من وجود منطقة الساحل الأفريقي في نطاق الدول والمجتمعات المتصارعة بسبب الخلافات العرقية، وهو ما يسبب العديد من الأزمات والتقلبات داخل دول المنطقة، إلا أنها أصبحت من مناطق الجذب والاستقطاب للعديد من القوى الإقليمية والدولية التي تحاول الاستفادة من الطاقات والموارد الموجودة بها، كما تسعى الدول الكبرى في مد نفوذها للتأثير على ما يدور داخل المنطقة، وبما يخدم مصالحها وأهدافها؛ حيث أن الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي جعلها تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة مما جعلها محط أنظار للعديد من القوى الكبرى، ومن أمثلة هذه القوى، الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى لمد نفوذها القوي على الساحة العالمية، ثم يأتي الجانب الفرنسي الذي يعتمد على الإطار التاريخي ونفوذه القديم بالمنطقة، أما الصين فتعد الشريك الأكبر في المنطقة الأفريقية بالمشروعات المختلفة والاستثمارات داخلها، وكذلك علاقاتها في دول غرب أفريقيا، وروسيا التي تسعى لإيجاد دور فعال لها في الداخل الأفريقي من خلال فتح القنوات الدبلوماسية، والتي تحاول إبراز صورتها كدولة داعمة لدول أفريقيا مثل العمل على استقرار السودان ومالي، والحفاظ على التوازنات الدولية بالمنطقة (نور جمال الدين، مرجع سابق). كما تستمد منطقة الساحل قيمتها الاستراتيجية من ارتباطها الوثيق بأهم طرق المواصلات في العالم، –كما سبق وأن تم توضيحه– وازدادت أهمية هذه المنطقة بعد اكتشاف النفط واليورانيوم وتوسطها لأهم المنابع المنجمية والنفطية (محمد الزوكة، ٢٠٠٨). وبالتالي تزخر منطقة الساحل الأفريقي بثروات مهمة يمكن أن تجعل منها قطباً اقتصادياً لدول المنطقة قائمة على منطق تكاملي وتعاوني، ومبني على

مشروع استراتيجي يستغل ما تزخر به المنطقة من امكانيات وطاقات، تزيد من المكانة الاستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي (خليفة محمد، مرجع سابق، ص ص٧٣-٧٤).

واستناداً إلى ما سبق، تعد منطقة الساحل الأفريقي واحدة من المناطق الاستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوسياسي للعالم نتيجة امتلاكها لعوامل جذب داخلية سواء بفعل مواردها الطبيعية أو بسبب ما يتفاعل بها من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية مختلفة ساهمت بفتح المجال للتنافس الدولي بها، وتتمثل أهم ثروات المنطقة في (المرجع السابق، ص٧٥):

١- الثروات الطبيعية وتتمثل في النفط والغاز؛ حيث تضم القارة الأفريقية حوالي ١٠٪ من احتياطي النفط العالمي، والذي يتركز معظمه بنسبة ٦٠٪ في منطقة الساحل الأفريقي وتحديداً في ثلاثة دول رئيسية منتجة هي: "نيجيريا، الجزائر، وليبيا"، في حين تبلغ احتياطات الغاز المثبتة للقارة حوالي ٨٪ من نسبة الاحتياطات العالمية، ويتوزع أكثر من ٥٠٪ من هذه النسبة في دولتين أيضا هما: "نيجيريا وليبيا".

٢- الموارد الطبيعية الأولية: بشكل عام تعتبر أفريقيا في هذا السياق منجما ضخما ينتج حوالي ٨٠٪ من البلاتين في العالم، وأكثر من ٤٠٪ من الألماس في العالم و٢٠٪ من الإنتاج العالمي، وتعد صناعة التعدين من الصناعات الأساسية في دولة "مالي"؛ حيث تعتمد على استخراج الذهب والفوسفات والنحاس والألماس، أما النيجر فتتميز بإنتاج اليورانيوم، الفحم، الحديد، الفوسفات، الذهب، والقصدير؛ حيث يمثل اليورانيوم الخام المرتبة الأولى في قائمة الصادرات؛ حيث يوجد بكميات كبيرة في ثلاث مناطق من النيجر، ويقدر الاحتياطي منه بحوالي ٢٨٠ ألف طن سنوياً تستغله شركة "سوسيل الفرنسية"، أما "غينيا بيساو" فتتميز بإنتاج الألماس والحديد الخام والنحاس، وبالنسبة للسنغال فمن أهم المعادن التي تنتجها الحديد الخام والفوسفات، كما تنتج موريتانيا خام الحديد الذي يقدر احتياطه بنحو ١٠٠ مليون طن، أضف إلى ذلك خام النحاس عالي الجودة الذي يقدر احتياطه بـ ٣,٢٧ مليون طن.

٣- الأنهار: تتميز منطقة الساحل بمجموعة من الأنهار أهمها: "نهر النيجر" المصنف رابع أنهار العالم من حيث الطول وكمية تدفق المياه، أضف إلى ذلك "نهر السنغال"، والمصنف سادس أنهار العالم، أضف إلى ذلك أيضاً العديد من الأنهار مثل: "نهر كافا، نهر بندامي، ونهر سندارا" بساحل العاج، ومع دخول حوض "تاوديني" وما يحتويه من ثروات معدنية كالبترول، واليورانيوم تغيرت نظرة القوى الإقليمية والدولية تجاه منطقة الساحل الأفريقي.

ويمكن القول بأنه على الرغم من الثروات التي تتمتع بها منطقة الساحل الأفريقي إلا أنها لم تستفيد من هذه الثروات في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يرجع إلى الأحداث والأزمات التي تمر بها منطقة الساحل الأفريقي والتي سيتم الكشف عنها من خلال الدراسة.

ثانياً: المقاربة الجيوأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من بين أهم المناطق توتراً وحراكاً في الوقت الراهن؛ حيث تحولت هذه المنطقة إبان أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، إلى منطقة توتر وصراع إلى جانب العديد من التهديدات الإرهابية، والتي ارتبطت بعوامل أخرى كانخفاض الأداء الاقتصادي، وضعف مستويات التنمية وغيرها من الأسباب الأخرى التي دفعت إلى مزيد من التوتر والصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة. مما دفع بالعديد من القوى الكبرى للتدخل في المنطقة وعلى وجه الخصوص فرنسا لحماية مصالحها وأهدافها ومجالها الحيوي في المنطقة، مما ألقى بظلاله على القارة الأفريقية بصفة عامة، والمنطقة الإقليمية بصفة خاصة وجعلها تعيش حالة استثنائية ما بين المقاربات التي قدمتها لمعالجة الأزمات في المنطقة خاصة مالي والاعتماد على مقاربات تنموية شاملة وما بين ما تفرضه التحولات السياسية والأمنية الحالية لمعالجة الأزمات وانعكاساتها مستقبلاً؛ حيث تنفرد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل بطبيعة خاصة، تعكس خصوصية المنطقة جغرافياً، سياسياً، وإثنياً؛ إذ تعتبر هذه التهديدات عابرة للحدود ويصعب السيطرة عليها ومراقبتها، ويعطي تزايدها المستمر مؤشراً على تفاقمها وصعوبة إيجاد حلول للتعامل معها، ومن بين هذه التهديدات نجد؛ الهجرة الغير شرعية والغير منتظمة من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو القارة الأوروبية، التي لم تعد مقتصرة على دول شمال أفريقيا؛ بل امتدت لتطال سكان دول الساحل الأفريقي والتي تعيش بعض دوله ظروفاً اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة؛ حيث أصبح سكان منطقة الساحل الأفريقي يهاجرون بطريقة غير منتظمة نحو أوروبا، وقد اتسعت هذه الظاهرة في السنوات القليلة الماضية، وارتفع عدد المهاجرين بسبب تزايد نسبة النزاعات والصراعات في المنطقة. أضف إلى ذلك تنامي ظاهرة الجرائم العابرة لحدود الدول والتي يقوم بها أفراد وجماعات بهدف تحقيق الربح المادي السريع وغير المشروع (فاطمة الزهراء بويدة، مرجع سابق، ص٢١٧).

كما تعتبر منطقة الساحل أكثر المناطق تضرراً من كثرة النزاعات الداخلية البينية (بين الدول وبعضها البعض)، والنزاعات المشتركة، والتي بسببها أصبحت أفريقيا القارة التي تسجل أعلى نسبة من ضحايا النزاعات في العالم، فمنذ عام ١٩٩٠ شهدت أفريقيا تسعة عشر من النزاعات الكبرى، تمركزت في سبعة عشر دولة أفريقية، وبعد انخفاضها بين عامي ١٩٩٠–

١٩٩٧، عادت لتزداد حدتها بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٠ إلى ١١ نزاعاً سنوياً، ومن بين النزاعات والأزمات التي تشهدها المنطقة نجد؛ أزمة النزاع في تشاد والنزاع في دارفور والتي لاتزال مستمرة وتهدد بالإنتشار إلى مناطق أخرى كالكونغو، كوت ديفوار، إريتريا، أثيوبيا والصومال (المرجع السابق، ص٢١٩).

أضف إلى ذلك أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي؛ حيث تمثل الأزمة "البنائية" التي تعانيها بعض دول منطقة الساحل الأفريقي شكلاً من الأشكال المختلفة التي تترك آثارها السلبية في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها وفي طبيعة علاقتها بالمجتمع، وتتجلى مظاهر أزمة بناء الدولة في: ضعف البناء السياسي لمؤسسات بعض الدول، وعدم فهم خصوصيات البناء السياسي للنظم السياسية فيها، وضعف إرساء معالم الديمقراطية، وغياب السياسات التنموية الشاملة على المستوى القومي والسياسي والتي تتسبب في العديد من النزاعات، كونها تفرض سلوكاً معيناً للدولة إزاء البيئة الدولية، وأضف إلى ذلك قلة تعزيز محددات التحديث السياسي والاجتماعي في بعض الدول، وزيادة حدة النزاعات الناجمة عن ضعف التنمية ودرجة التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة (محمد فضيلة، ٢٠١٩، ص ص١٥٤-١٥٥)، (فؤاد جدو، ٢٠١٩، ص ص١٠٥-١٠٦).

هذا بالإضافة إلى تزايد المخاطر الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل والناجمة عن الظاهرة الإرهابية، فوفقاً للتقرير السنوي الصادر عن معهد أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، فقد ارتفعت الخسائر التي تتكبدها القارة الأفريقية نتيجة لهذه الظاهرة، والتي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي، بما يفوق ستة أضعاف عند نهاية عام ٢٠٢٠، لتصل حصيلة الأحداث الناجمة عن هذه الظاهرة إلى ٤١٦١ حدثاً، بعدما كانت محصورة في ٦٧٣ حادثة فقط خلال عام ٢٠١١. ويدق التزايد المطرد الذي بلغ، وبحسب التقرير ذاته، الضعفين فقط فيما بين الأعوام من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، ناقوس الخطر؛ وذلك بسبب اتساع هذه الظاهرة في أربعة من مسارح العمليات الرئيسية الخمسة في أفريقيا، التي تتمثل في كلاً من الصومال، وحوض بحيرة تشاد، ومنطقة الساحل الغربي، وموزمبيق، فيما تعد منطقة شمال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي شهدت انخفاضاً في نسبة تلك العمليات (الخضر محمد، ٢٠٢٢)، (African center for strategic studies, 2020).

ويمكن القول أن كل هذه الأزمات زادت من التهديدات الأمنية التي تتعرض لها دول منطقة الساحل الأفريقي، والناجمة عن الامتداد الطبيعي الجغرافي، بالإضافة إلي التنوع الإثني والقبلي

والعرقي، وغياب المعني الحقيقي للدولة، فطبيعة المنطقة الشاسعة ذات الطابع الصحراوي تجعل منها فضاءاً مفتوحاً لكل التحركات يصعب التحكم فيها مقارنة بإمكانيات هذه الدول.

المحور الثاني: أبعاد ومحددات التنافس الدولي وتباين المقاربات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي

يعد عدم التوافق في رؤى العديد من دول المنطقة في التعامل مع القضايا الأمنية واستراتيجيات مقاربتها، من التحديات والإشكالات المهددة للوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافساً كبيراً بين القوى الدولية الكبرى في أفريقيا بصفة عامة، وفي منطقة الساحل بصفة خاصة، فعلى الرغم من اتفاق الأطراف جميعهاً والدول المعنية في المنطقة على المخاطر الأمنية المهددة لها ولاستقرارها؛ فإن أسلوب التعاطي وطرق المواجهة يتسم أحياناً بالتحفظ ومحل الرفض لدى بعض الدول المعنية في الساحل نفسها، وتسعى القوى العالمية في منطقة الساحل الأفريقي إلى تحقيق بعدين: البعد الأول: يتمثل في البعد الجيوسياسي؛ إذ إن معظم الدول الكبرى تريد الحصول على الموارد الاستراتيجية الموجودة بمنطقة الساحل الأفريقي لمواجهة الأزمات الاقتصادية، أما البعد الثاني: يتمثل في البعد الجيوأمني؛ حيث إن طبيعة التهديدات الناجمة عن المجال الصحراوي تعتبر تحدي كبير تهدد أمنهم القومي، ولتوضيح ذلك يتم تناول وتحليل أبعاد ومحددات واستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي على النحو التالي:

أولاً: الاستراتيجية الأمريكية والمقاربة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي:

تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق ثلاثة أشكال من المصالح في منطقة الساحل الأفريقي بعد اختفاء البعد الأيديولوجي في سياستها الخارجية مع نهاية الحرب الباردة، فالنوع الأول من هذه المصالح يأخذ الطابع الأمني والجيواستراتيجي بالدرجة الأولى، أما النوع الثاني، فهو اقتصادي يتعلق بشكل كبير باهتمامها المتزايد بالثروات النفطية للمنطقة، أما النوع الثالث يتعلق بنظرتها للمنطقة من زاوية المنافسة القوية التي أصبحت تلقاها من قبل القوى الاقتصادية الصاعدة التي اعتبرت المنطقة مجالاً اقتصادياً يتيح لها إن هي استغلته بإحكام، فرض ريادتها على المستوى الدولي (عبد الحليم غزالي، ٢٠١٥، ص ص٧٠-٧١).

وتتميز الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي شأنها شأن استراتيجيتها في منطقة القرن الأفريقي؛ بالتحرك، والتمدد، معتمد في ذلك على الأبعاد الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية، مما ساعدت على بروز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي إبان أحداث

سبتمبر ٢٠٠١، والتي أصبحت معها المنطقة موضع اهتمام بالغ من جانب الإدارة الأمريكية، والتي وضعت مجموعة من البرامج لتواجدها في عدد من الدول أهمها: مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا بسبب كثرة تواجد الفواعل المسلحة ونفوذها في هذه الدول في ظل تقاسم حدود هذه الدول مع ليبيا والجزائر والسودان، مع تزايد الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها خليج غينيا بالنسبة لأمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية (حمدي عبد الرحمن، ٢٠٠١، ص ص١٩٢-١٩٣). ولم يغني ترابط المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، عن تواجدها في منطقة الساحل الأفريقي، والتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية فيها من الدول صاحبه النفوذ، والتي احتلت أهمية كبيرة في ظل تمددها الكبير من المحيط الأطلنطي حتى البحر الأحمر؛ حيث عملت الإدارة الأمريكية على الاستفادة من مخزون دول غرب أفريقيا من النفط والعمل على زيادة الكميات المستخرجة، والتي كانت حجر الأساس لتواجد شركات النفط الأمريكية مثل: "موبيل وشيفرون" في خليج غينيا، كما أن قرب المسافة بين مناطق البترول والساحل الأمريكي يوفر النفقات المتعددة للشحن، وكذلك الحصول على النفط بأسعار منخفضة، وكذلك يضمن لها السلامة وعدم التعرض لهجمات القراصنة عبر البحر الأحمر وسواحل الصومال (نور جمال الدين، مرجع سابق).

وتتمثل استراتيجة الولايات المتحدة تجاه منطقة الساحل الأفريقي في استراتيجية التعاون الأمني الأمريكي مع دول الساحل الأفريقي؛ حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إبان أحداث الحادي عشر من سبتمبر، عدداً من المبادرات الأمنية الإقليمية لتؤكد على أهمية القارة الأفريقية في حربها العالمية ضد الإرهاب (Lauren Ploch, 2009, p69). ومن الطبيعي أن تعطي استراتيجية الأمن القومي الأمريكية للقارة الأفريقية أولوية من خلال المساهمة في مساعدة الدول الأفريقية على بناء قدراتها الأمنية والمشاركة في تمويل ودعم أنشطة ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى ترقية دور الدول الأفريقية في عمليات حفظ السلام (عبد الحليم غزالي، مرجع سابق، ص٧٩)؛ حيث ركزت الولايات المتحدة مجهودها على تطوير قدرات البلدان الأفريقية على القيام بعمليات حفظ السلام ومواجهة الإرهاب في إطار ما بات يعرف بمبدأ "حلول أفريقية لمشاكل أفريقية" (Sarjoh Bah and Kwesi Aning, 2008, p120)، وذلك لعدم تورطها مجدداً في النزاعات الأفريقية، ويتعلق الأمر هنا بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تهدف إلى تقليص التواجد الأمريكي العسكري في العالم، فيما عرف باستراتيجية "مراجعة الوضع العالمي Global Posture Review (GPR)" (عبد الحليم غزالي، مرجع سابق، ص٨٠).

ومن ثم أصبح التدخل الأمريكي في المنطقة تحت مظلة المشاركة في وضع برامج التدريب الثنائية، مع تركيزها المحدود على المؤسسات القارية مثل "الاتحاد الأفريقي African Union" أو المؤسسات الإقليمية مثل "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS" (المرجع السابق، ص٨٠)، ومن ثم كان هناك تشجيع أمريكي للقوات الأفريقية من أجل القيام بهذه المهمة، وبذلك أصبح الدور الأمريكي قائماً بشكل واسع، على تقديم الدعم وبناء القدرات لقوات حفظ السلام الأفريقية من خلال مجموعة من البرامج التدريبية (Sandra T, Barnes, 2005). ويرى "بيتر شرايدر Peter Schraeder" أن برامج الأمن الإقليمي أصبحت تدل على التغير الكبير الذي طرأ على السياسة الأمريكية تجاه جنوب الصحراء في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ حيث تؤكد هذه البرامج على أن موضوع الأمن أصبح في مقدمة الاهتمامات الأمريكية تجاه المنطقة (عبد الحليم غزالي، مرجع سابق، ص٨٠).

واعتمدت الولايات المتحدة في تجسيدها لاهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى، منها ما هي خاصة بالساحل فقط كمبادرة "بان الساحل (PSI)" عام ٢٠٠٢، و"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) عام ٢٠٠٥، ومنها ما تشمل القارة الأفريقية ككل والتي اتخذت طابعاً أمنياً وهي "القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM" عام ٢٠٠٧، ومبادرة "بان الساحل" وهي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا؛ حيث يسمح برنامج هذه المبادرة للدول بتدعيم مراقبة حدودها بفضل الدعم اللوجيستي الذي تضمنه القوات الأمريكية المتواجدة هناك، وذلك بهدف محاربة الإرهاب، كما تقوم الفرق الأمريكية بتدريب قوات كل دولة من الدول الأربعة المشاركة، من أجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها؛ حيث تتم هذه العمليات تحت مسؤولية "القيادة الأمريكية بأوروبا EUCOM" أمّا مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء فتعد امتداد لمبادرة "بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال، واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية (فاطمة الزهراء بويدة، مرجع سابق، ص٢٢٢).

كما تبنت السياسة الأمريكية العديد من الآليات جاء منها: دعم التبادل التجاري بين الطرفين؛ حيث احتضنت القمة الأمريكية– الأفريقية موضوع "الاستثمار في الجيل القادم" التي تناولت القضايا حول الاستثمار، والتنمية، والأمن، والزراعة، والكهرباء في أفريقيا، وكذلك قضايا الحكم الرشيد، والحريات. مؤكدة نجاح القمة في تحقيق توسيع نطاق التجارة والاستثمارات في أفريقيا وتعزيز التنمية في أفريقيا (أميرة عبد الحليم، ٢٠١٤)، والعمل على تسوية النزاعات

وإنهاء الاضطرابات الداخلية، خاصة في المناطق النفطية؛ حيث لعبت الولايات المتحدة دوراً في التوصل لتسوية صراعات مزمنة مثل: أنجولا في أبريل ٢٠٠٢، وتدعيم مفاوضات السلام في السودان خلال ٢٠٠٣، كما لعبت الشركات الأمريكية دوراً في احتواء الأحداث التي نشبت في الشمال النيجيري عام ٢٠٠٢، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة، كما قامت بتنشيط الاستثمارات الأمريكية في النفط الأفريقي، وفي هذا الإطار أعلنت شركة "شيفرون تكساكو" استثمارها ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧ في النفط الأفريقي، كما دعمت الشراكة الاقتصادية، وهو ماتجسد من خلال "قانون النمو والفرص" في أفريقيا الذي تم التصديق عليه من قبل الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ م، والذي يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد، مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الأفريقية إلى الولايات المتحدة فضلاً عن تنشيط دور المؤسسات الدولية غير الحكومية (ميلود عامر، ٢٠١٧، ص٢٦٦).

وخلاصة القول فهناك مجموعة من المتغيرات والعوامل أدت إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة توجيه سياستها تجاه أفريقيا وإعادة ترتيب أولويتها وأهدافها ولعل أبرز هذه المتغيرات يتمثل في: ازدياد المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الأفريقية في ظل عصر العولمة فالمحددات الثابتة مثل: الموقع الاستراتيجي للقارة الفريقية ومنطقة الساحل الأفريقي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوماً إلى تأكيد أهمية القارة في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعنية في القارة مثل منطقة الساحل الأفريقي؛ حيث يدرك صانع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار الأمني في هذه المناطق، نظراً لما تحتويه من موارد طبيعية وعلى وجه الخصوص النفط. كما أن السياسة الأمريكية – كما سبق وأن تم توضيحه من قبل– تتميز بالحركية والحيوية والاستباقية واعتماد مقاربة الأمن الذكي الذي يقوم على الجمع بين النواحي الأمنية والدبلوماسية (عادل زقاع، وآخرون، ٢٠١٤، ص ١٠٨)، (للمزيد: لحسب الحسناوي، ٢٠١١، ص ص١٠٦–١٠٩).

ثانياً: الاستراتيجية الفرنسية والمقاربة الأمنية الجيوسياسية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي:

في ظل البيئة الجيوسياسية التي تتمتع بها منطقة الساحل الأفريقي، لا يمكن تحليل الاستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي بمعزل عن الإطار الفكري

والاستراتيجي الذي ساهم بشكل كبير في بلورة الاستراتيجية الأمنية الفرنسية، والذي يعرف بـ "الثقافة الاستراتيجية"؛ حيث عرف "Bruno Colson" الثقافة الاستراتيجية على أنها "الإرث الاستراتيجي، والتجربة الاستراتيجية العملية التي قام بها الاستراتيجيون، والتي تعبر عن مجمل القرارات التي يتم اتخاذها على مر التاريخ من قبل الاستراتجيين الفرنسيين"، ومن ثم تدل "الثقافة الاستراتيجية" على مختلف الجوانب والمظاهر الثقافية المتعلقة باستراتيجية حضارة معينة للمجتمع (Colson, Bruno, 1992, pp28-30).

وبناء على ذلك، وقبل دراسة وتحليل سياسة فرنسا تجاه القارة الأفريقية بصفة عامة والساحل الأفريقي بصفة خاصة، لابد من توضيح ما المقصود باستراتيجية (فرنسا–أفريقيا) "France- Afrique"، والمعروفة ببعدها السياسي؛ حيث طبقت فرنسا هذه الاستراتيجية مع الدول الأفريقية واعتبرتها شبكة تعاون بين فرنسا ومستعمراتها القديمة في القارة، وقد يرى البعض أن تلك الاستراتيجية هدفت فرنسا من خلالها إلى تحقيق ضمان وصول الموارد الأفريقية مثل: اليورانيوم والنفط والماس إليها، وتوسيع القواعد الفرنسية، وتعزيز الفجوة بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية في منطقة غرب أفريقيا؛ لذا تعد السياسة الفرنسية في أفريقيا إحدى العناصر والركائز الأساسية للقوة الفرنسية ونفوذها في العالم؛ حيث تُبنى السياسة الفرنسية على مجموعة من اتفاقيات التعاون والدفاع، تسعى من خلالها فرنسا للدفاع عن الدول الأفريقية عامة والساحلية خاصة، وتسوية مختلف النزاعات الكائنة فيها، للحفاظ على نفوذها في منطقة الساحل، مستعينة في تطبيقها بمجموعة من الترتيبات الأمنية والتي تمثلت في: برنامج تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام؛ حيث عرف هذا البرنامج مع انتهاء عملية "توركواز" في رواندا، وطبق في السنيغال، والجابون، وتنزانيا؛ حيث انصبت مهمته الأولى في مساعدة الدول الأفريقية في مجال الأمن وحفظ السلام؛ حيث ارتكز هذا البرنامج على مجموعة من المبادئ والتي تمثلت في التعاون، والانفتاح على كل الدول الأفريقية، والشفافية، وعدم بقاء القوات في منطقة واحدة، كما يرتكز على مجموعة من المحاور تمثلت في المحور الأول: التكوين من خلال إنشاء مدرسة لحفظ السلام بساحل العاج، والثاني: التدريب، والثالث الالتزام بتقديم الخبرة لهذه القوة وتطويرها (عادل زقاع، وآخرون، مرجع سابق، ص ص١٠٢–١٠٥).

واستناداً لما سبق، يلاحظ أن استمرار السياسة الفرنسية "فرنسا– أفريقيا" جاءت بهدف حفظ السلام في المنطقة وحماية مصالحها، وأن السياسة الفرنسية الجديدة تجاه أفريقيا بدءاً من ٢٠٠٨ تمثلت في إعادة التفاوض حول اتفاقية الدفاع بين فرنسا وشركائها بالقارة؛ حيث أعلن الرئيس الفرنسي "ساركوزي" على تجديد اتفاقية الدفاع مع بعض الدول (المرجع السابق،

ص٢٦٧). وفي ١١ يناير ٢٠١٣ أطلقت فرنسا عملية "سيرفال" لمساعدة "مالي" لاستعادة السيادة الكاملة على أراضيها وأوضح الرئيس "فرنسوا هولاند" الرئيس الفرنسي آنذاك أن أهداف هذه العملية كانت محاربة الإرهاب في "مالي" والحد من انتشاره؛ حيث كانت هذه العملية مدعومة من قبل العديد من الدول الأوروبية واستمرت هذه العملية حتى يوليو ٢٠١٤، وفي الأول من أغسطس عام ٢٠١٤، تحولت عملية "سيرافال"، إلى عملية "برخان" وهي مهمة إقليمية لمنطقة الساحل الأفريقي مع قوات مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، وبوركينا فاسو وكان الهدف من هذه العملية هو محاربة ومنع انتشار الإرهاب في المنطقة. وفي التاسع من نوفمبر ٢٠٢٢ أعلن الرئيس الفرنسي "ماكرون" رسمياً انتهاء عملية "برخان" في مالي ومنطقة الساحل (Doukhan, David, 2022, pp4-5).

أضف إلى ذلك طلب عدد من الدول ومن بينها "بوركينا فاسو"، و"النيجر" سحب القوات الفرنسية لتنخفض بذلك عدد القوات الفرنسية بمنطقة الساحل الأفريقي وتنتهي مهمة "برخان" (Théo Sauvignet, 2023). ويرجع ذلك للعديد من الأسباب السياسية، الاقتصادية، والأمنية؛ حيث تمثلت الأسباب السياسية في: تصاعد حدة التوتر بين مالي وفرنسا، وتوطيد دولة "مالي" العلاقات مع روسيا باعتبارها قوة دولية رائدة باتت تتحرك بنشاط في منطقة الساحل والقارة الأفريقية، أضف إلى ذلك تصاعد المطالبات الشعبية في "مالي" بخروج فرنسا، والرغبة الفرنسية في تنفيذ شراكات في مالي ومنطقة الساحل مع الحلفاء من أوروبا والولايات المتحدة ودول الساحل لمواجهة النفوذ الروسي والصيني اللذان زاد تأثيرهما بشكل لافت في المنطقة بشكل بات مهددا للمصالح الفرنسية. بينما تمثلت الأسباب الاقتصادية في رغبة فرنسا في تخفيف الأعباء المالية والخسائر جراء عملياتها في منطقة الساحل، ففي يوليو ٢٠٢١، كشف تقرير لمجلة "لوموند ديبلوماتيك" أن فرنسا أنفقت على عملياتها في منطقة الساحل منذ العام ٢٠١٤ نحو ٨ مليارات يورو على الأقل في معركتها بالساحل، بمعدل مليار يورو سنوياً على الأقل لتوفير الاحتياجات المتعلقة بعملية "برخان". وإقناع الحلفاء في أوروبا والولايات المتحدة بتحمل تكاليف العمليات في منطقة الساحل لمواجهة النفوذ الصيني والروسي اللتان تستثمران مالياً واقتصادياً في المنطقة بشكل بات مثار قلق لدى القوى الغربية خلال السنوات الأخيرة (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٢).

بينما تمثلت الأسباب الأمنية في رغبة فرنسا في تجنب حدوث اختلال أمني في "مالي" ومنطقة الساحل لصالح الفواعل المسلحة على حساب الدول وقوات الأمن بها، والإبقاء على قناة اتصال مع القوات الرسمية في مالي والساحل يمكنها من العودة لاحقا للتعاون معها في حال

تحسنت الظروف السياسية، ويمكن القول أن هذه الأسباب مجتمعة قد دفعت، فرنسا إلى التفكير جدياً بمخاطر تقلص نفوذها في منطقة الساحل وأفريقيا في عمومها، وحتم على الرئيس "ماكرون" الكشف عن ملامح استراتيجيته الجديدة بشأن القارة، والتي جاءت بفعل دخول القوى الكبرى على خط المنافسة بشكل عام وتحديداً من جانب الولايات المتحدة التي قامت باستضافت قمة لقادة أميركا وأفريقيا في واشنطن، إلى جانب روسيا والصين، إضافة إلى بريطانيا وألمانيا وإيطاليا الطامحة للتموضع في نظام عالمي آخذ في التغيير. وتمثلت أهم ملامح الاستراتيجية الفرنسية الجديدة تجاه القارة الأفريقية بوجه عام والساحل الأفريقي بوجه خاص في: إعادة هيكلة موسعة للوجود الفرنسي في أفريقيا: بما يشمل وضع وشكل ومهمات القواعد الفرنسية الحالية في القارة بشكل يحد من انكشاف قواتها وظهورها في أفريقيا، والتركيز على التعاون والدعم الذي يشمل بشكل أساسي تقديم المعدات والتدريب وبناء شراكات مع الدول الأفريقية الراغبة في تعزيز علاقاتها مع فرنسا، وتنفيذ تدخلات محدودة زمنياً في الدول الحليفة لفرنسا وفق اتفاقات ثنائية تحدد طبيعة المهام ومجالات التعاون والتدخل (المرجع السابق). ومثلما يثير الانسحاب الفرنسي أو تقليص تواجده في "مالي" ومنطقة الساحل مخاوف من حدوث فراغ أمني قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار مجدداً في دول المنطقة، يثير أيضا عدم تغيير النهج الفرنسي في المنطقة المخاوف ذاتها بصورة أكثر من ذلك.

ويمكن القول بأن مستقبل العلاقات الفرنسية مع دول منطقة الساحل الأفريقي سيتوقف على طبيعة ومستوى تغير النظرة الفرنسية لمنطقة الساحل الأفريقي، والتي يتعين معها على صناع القرار الفرنسي تحديث رؤاهم الخاصة بالقارة في ظل التغيرات المحلية والعالمية التي حدثت على مدى العقدين الماضيين، والتي شهدت تغييراً وتطوراً في الجهات الفاعلة وموازين القوى المحلية والدولية، ومدى تقبل دول منطقة الساحل الأفريقي للدور الفرنسي من حيث الحجم والقدرات، خاصة أن هناك قوى منافسة دخلت على مناطق النفوذ الفرنسي وأعادت ترتيب وتوجيه وتغيير تفكير صناع القرار والجهات الفاعلة في منطقة الساحل وقدمت بدائل تمكنها من التخلي عن الدور الفرنسي، كما يجب الأخذ في الاعتبار طبيعة المرحلة التي يمر به النظام الدولي الذي دخل في عملية انتقال ستعيد صياغة القوى العالمية مرة أخرى، ما يعني أن المنافسة المرتقبة في أفريقيا ومنطقة الساحل ستكون أشد على وقع محاولات استقطاب لتلك الدول تقوم بها القوى العالمية الأخرى.

ثالثاً: الاستراتيجية الروسية والمقاربة الأمنية الجيوسياسية في منطقة الساحل الأفريقي:

تعمل روسيا جاهدة لخلق دور لها في منطقة الساحل الأفريقي، معتمدة في ذلك على القنوات الدبلوماسية؛ حيث ترى روسيا نفسها قوة مسؤولة وحريصة على الحفاظ على سيادة دول المنطقة، ومن أمثلتها السودان، ولاتختلف السياسية الروسية كثيراً عن السياسة الصينية؛ حيث تحاول الاستفادة من "الفجوة الفرنسية" التي أحدثها الفراغ الفرنسي في بعض دول المنطقة، لتعزيز وجودها ونفوذها في دول المنطقة وخير مثال على ذلك تواجدها في السودان، وبالمثل تعزيز تواجدها ونفوذها بقوة في نيجيريا من أجل مشروع خط أنابيب نقل الغاز (TSGP) وهو الخط الذي يربط منطقة "وراي Wari" في نيجيريا بمنطقة بني صاف بالجزائر (حكيم نجم الدين، ٢٠٢٣) وتوضح الخريط رقم (٢) خط الغاز المار عبر الصحراء.

المصدر: حكيم نجم الدين، "نيجيريا بين خطي "أنبوب الغاز العابر للصحراء" (TSGP) و "أنبوب الغاز النيجيري المغربي" (NMGP)،" الأفارقة للدراسات والاستشارات، يناير ١٦، ٢٠٢٣، https://alafarika.org/ar/5497/nigeria-between-tsgp-and-nmgp/.

كما أثار تواجد "فاجنر" الروسية في بعض دول منطقة الساحل الأفريقي العديد من التساؤلات حول ماهية جدوى وجودها في مناطق بعيدة من النفوذ الروسي ومدى استفادة الدول

الأفريقية منها؟، بعدما عجزت القوات الفرنسية والأميركية في القضاء على الفواعل الغير حكومية المنتشرة في منطقة الساحل الأفريقي؛ حيث تعد مالي من الدولة التي جذبت "فاجنر" الروسية مؤخراً للعمل على أراضيها ضمن مهمة التدريب ومحاربة الإرهاب، ففي نهاية العام قبل الماضي وقعت "باماكو" ومجموعة شركة "فاجنر" الروسية للخدمات الأمنية اتفاقاً لتدريب القوات المالية، مما أثار حفيظة فرنسا التي أعربت عن قلقها لدولة "مالي" مراراً في محاولة لإقناعها بعدم الاستعانة بـ "فاجنر"، لكن الأخيرة اعتبرت أن الاتفاق مع الشركة الروسية قرار سيادي لا يحق لأحد التدخل فيه، وتزامن وصول "فاجنر" إلى مالي مع بدء الحرب الروسية على أوكرانيا، مما أثر بشكل كبير في استراتيجية عمل الشركة وأضعف انتشارها في الدولة الأفريقية (خديجة الطيب، ٢٠٢٢). إلا أنه مؤخراً أعلنت "مالي والنيجر وبوركينا فاسو" عن تحالف جديد في منطقة الساحل برعاية روسية ووقعت هذه الدول اتفاقاً للدفاع المشترك، وهو ما يعني بداية انتهاء مجموعة دول الساحل الخمس، التي أسستها فرنسا في ٢٠١٤؛ حيث لم يشمل الاتفاق كلاً من موريتانيا وتشاد (محمد جمال، ٢٠٢٣). مما يعطي مؤشراً لفقد فرنسا نفوذها في منطقة الساحل الأفريقي.

وتعد "فاجنر" واحدة من أكثر الشركات التي اعتمد عليها روسيا في أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تدعم أهداف روسيا الجيوسياسية في منطقة الساحل والقارة، وعلى وجه الخصوص أنها استطاعت خلق المزيد من النفوذ في المنطقة، ومثلت قناة هامة مكنت روسيا من تعزيز مصالحها الاستراتيجية، لاسيما أن نفوذها أضحى يمتد بطول شرق الساحل من ليبيا شمالًا مرورًا بغرب دارفور إلى أفريقيا الوسطى جنوبًا وتمددها إلى العمق في مالي وبوركينا فاسو. وتتبنى "فاجنر" استراتيجية متعددة الأطراف في أفريقيا. فعلى المستوى السياسي، يتضح دور "فاجنر" في دعم حلفائها مثل: مالي، أفريقيا الوسطى، بوركينا فاسو، والسودان وعلى المستوى الاقتصادي، شرعت فاجنر في إنشاء شبكة من الشركات التابعة لها التي تعمل في قطاعات حيوية مثل الطاقة والتعدين والطاقة النووية (أحمد عسكر، ٢٠٢٣).

أما على المستوى الأمني، تقدم فاجنر خدماتها الأمنية إلى بعض حكومات الساحل من أجل مكافحة الإرهاب، كما هو الحال في دول مالي، أفريقيا الوسطى، بوركينا فاسو إلى جانب السودان وليبيا، وهو ما يمثل تهديداً لدائرة النفوذ الفرنسي في المنطقة الذي تراجع بشكل قوي خلال الفترة الأخيرة؛ إذ تتمركز "فاجنر" في أفريقيا الوسطى وتشارك بشكل أساسي في محاربة الإرهاب، كما تتواجد في شمال مالي عقب توقيع اتفاق مع مالي في سبتمبر ٢٠٢٢ بهدف

محاربة الإرهاب في البلاد. كما تلقت "باماكو" على مدار أكثر من عامين بعض المساعدات الروسية الأمنية (Mondo Internazionale, 2023).

ويمكن القول بأن الهدف من الاستراتيجية الروسية هو التواجد على النطاق الجغرافي الواسع، والاستفادة من حقوق وامتيازات قطاع التعدين في الدول الأفريقية، والذي يفتح المجال أمام الشركات الروسية للانخراط في المجالات الحيوية بالدول الأفريقية، ويوفير لها الغطاء الأمني لحماية مصالحها في المنطقة. وهو ما يسهم في تخفيف حدة العقوبات الغربية التي تأثر بها الاقتصاد الروسي إلى جانب العزلة الدولية المفروضة على روسيا. ومن هنا، تتبلور سياسة روسيا في ملء الفراغ الأمني والسياسي الذي تخلفه فرنسا وشركاؤها الأوروبيون في منطقة الساحل، وقطع الطريق أمام عودتها مجددًا، مما قد يُصعّد التنافس الدولي في إطار تضارب أهداف ومصالح اللاعبين الفاعلين هناك (أحمد عسكر، مرجع سابق).

وبذلك أضحت منطقة الساحل مجالاً حيوياً تسعى روسيا من خلاله لتوسيع وتأكيد نفوذها الأفريقي من أجل موازنة النفوذين الغربي والأمريكي اللذين يواجهان تحديات جمة بات يعبر عنها بشكل جلي بموجة مُناهِضة للوجود الغربي في دولها لاسيما فرنسا خلال السنوات الأخيرة، في مقابل الترحيب بدور روسي بديل للغرب وخاصة في المجال الأمني، والذي برز بشكل واضح في موجة الرفض للوجود الغربي في معظم دول المنطقة في الفترة الأخيرة.

رابعاً: الاستراتيجية الصينية وتصاعد النفوذ في منطقة الساحل الأفريقي:

يأتي الاهتمام الصيني بمنطقة الساحل الأفريقي للعديد من الاعتبارات يأتي في مقدمتها رغبة الصين في حماية مصالحها الأساسية التي تشمل الحصول على الموارد الطبيعية من خلال دول المنطقة، والتي تشمل أيضاً الحصول على الليثيوم من "مالي"، والتنقيب عن النفط في "تشاد"، وصيد الأسماك في "موريتانيا"، وتأمين طرق التجارة والوصول إلى مصادر النفط والغاز في نيجيريا وأنجولا. وقد مكنت المشروعات المشتركة للشركات الصينية من تعزيز وجودها في دول المنطقة، كما تكيفت المشاركة التجارية الصينية مع السياقات المحلية بالمنطقة. وترتبط هذه المصالح الاقتصادية، بمصالح أخرى ذات أبعاد استراتيجية تتصل بالطموحات الصينية بشأن إقامة قاعدة على سواحل الأطلنطي، والحد من المصالح الأمريكية والأوروبية في هذه المنطقة، في ظل تفاقم العديد من القضايا والتي تأتي منها: الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية، وموجة عدم الاستقرار السياسي في بعض دول المنطقة (نسرين الصباحي، ٢٠٢٣).

كما يرتبط الاهتمام الذي توليه الصين للمنطقة أيضاً، لما تقدمه من دعم على مستوى الطاقة فمن وجهة النظر الاقتصادية تعتبر الصين الحليف السياسي للقارة الأفريقية، كما تستعين الصين أيضاً بالسبل الأمنية لتعزيز ساستها كقوة عالمية، وتقوم السياسة الصينية تجاه القارة الأفريقية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل للسيادة والأمن الوطني، والتعايش السلمي، والمساواة والمنفعة المتبادلة. ويأتي البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد التي تقوم عليها السياسة الصينية تجاه دول منطقة الساحل الأفريقي؛ حيث تمثل الصين الطرف المساعد لتفعيل التنمية الاقتصادية بأفريقيا، كما أنها من أكبر مستوردي موارد الطاقة، وبخلاف المجتمع الغربي لا تبحث الصين إلى بيع المعدات المتطورة تكنولوجياً فقط، وإنما تسعى بجانب ذلك إلى مساعدة دول المنطقة عن طريق نشرها للقيم التنموية، من خلال نقل معايير التنمية، وتوفير الاستثمارات المباشرة الخارجية، ودعم الصناعات الصغيرة عن طريق التواجد الصيني داخل المشروعات الصغيرة؛ حيث استطاعت شركة "CNPC" أن تستثمر خمس مليارات دولار بالنيجر لبناء مصفاة في شمال البلاد وبناء خطوط إمداد بطول ٢٠٠٠كم (عادل زقاع، وآخرون، مرجع سابق، ص١١٣)، منها مشروع خط أنابيب النفط (أجاديم Agadem–كوتونو)، المدعوم من الشركة الصينية (بتروتشاينا)، والذي يربط بين حقل النفط أجاديم في جنوب النيجر بميناء كوتونو في بنين، باعتباره أكبر استثمار في البلاد منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٠، وأطول خط أنابيب للنفط الخام يعبر الحدود الدولية بين الدول الأفريقية، والغرض الرئيسي منه الحد من المخاطر الأمنية واللوجستية للنقل في المنطقة. وقد اكتمل خط الأنابيب بالفعل بنسبة كبيرة، وكان من المقرر أن يبدأ النقل التجاري الكامل للنفط في أواخر عام ٢٠٢٣، ويقوم بمعالجة ما يصل إلى ٣٠٠ ألف طن من البضائع، بقدرة نقل يومية ٩٠ ألف برميل (نسرين الصباحي، مرجع سابق)، كما قامت بالاستثمار في المنطقة النفطية التشادية "روني" لاستغلال ٨٠ بئراً نفطياً، وكذلك فوز شركة صينية لبناء منطقة صناعية ستكون القطب الاقتصادي الجديد لتشاد في منطقة "جماريا" بقيمة ١٥٠ مليون دولار (عادل زقاع، وآخرون، مرجع سابق، ص ص١١٣–١١٤).

كما نفذت الصين مشروعات لدعم التنمية المحلية في العديد من المناطق الداخلية في دول الساحل، مثل مشروع تجديد "الطريق السريع Chad Diffa-N'Guigmi" الذي يربط النيجر بالحدود التشادية، وحصلت مالي على عقود تزيد قيمتها على ١١ مليار دولار من الصين لتمويل مشروعين مهمين للسكك الحديدية. كما قامت الشركة الصينية (China Gezhouba Group Corporation) ببناء سد كاندادجي للطاقة الكهرومائية في النيجر. علاوة على

ذلك، انخرطت الصين في أنشطة مكافحة الإرهاب، في عام ٢٠١٩، حيث قدمت مساعدات بقيمة ٤٥,٥٦ مليون دولار للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (تشاد، والنيجر، ومالي، وبوركينافاسو، وموريتانيا). وكجزء من مذكرة التفاهم الموقعة بين مالي والصين عام ٢٠٢١، زودت الصين مالي بمعدات أمنية تزيد قيمتها على ٩ ملايين دولار، بما في ذلك الشاحنات ومعدات النقل والأمن. كما بدأت الصين العديد من المشاريع الخاصة بالبنية التحتية والمتعلقة باستخراج اليورانيوم في النيجر؛ حيث تدير الشركة النووية الوطنية الصينية (CNNC) ودولة النيجر مشروعًا مشتركًا في منجم "أزيليك". وفي موريتانيا، تهتم شركة بولي هونج دونغ الصينية بصناعة الأسماك المحلية، ومولت منشأة لصيد الأسماك بقيمة ٢٠٠ مليون دولار في مدينة "نواذيبو" بالبلاد، في حين قامت شركة جانفينج ليثيوم الصينية عام ٢٠٢١ بشراء ٥٠٪ من حصص منجم جولامينا لليثيوم في "مالي"، ودفعت ١٣٠ مليون دولار، لتأمين التوريدات لأهمية هذا المعدن في تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية (نسرين الصباحي، مرجع سابق).

كما قدمت المساعدات غير المشروطة؛ حيث تقدم الصين المساعدات وتلغي ديون بعض الدول الأفريقية دون مشروطيه سياسية، فلم يحدث أن ربطت الصين علاقاتها بالدول الأفريقية بتحقيق قدر من الديمقراطية أو اشترطت معايير خاصة لحقوق الإنسان تتم بموجبها الاستفادة من المنح الصينية، كما تنتهج الصين أسلوب الشراكة التنموية؛ حيث تُركز الصين على الشراكة التنموية مع الدول الأفريقية، مما يثير قلق فرنسا والولايات المتحدة، فالعلاقات الصينية – الأفريقية في تطور مستمر في مجال التنمية وتفعيل الشراكة النفعية من كلا الجانبين، كما تقوم الاستراتيجية أيضاً على مساندة الدول التي تمنح الصين أولية التعامل في المحافل الدولية؛ حيث يشكل الحضور الكبير للدول الأفريقية لدى هيئة الأمم المتحدة، أحد أهم الرهانات التي تعمل عليها الصين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمسألة التايوانية ومسائل حقوق الإنسان وقضايا التعريف بالمناطق الصينية في بحر الصين الجنوبي (فاطمة الزهراء بويدة، مرجع سابق، ص٢٢٣-٢٢٤).

ويمكن القول أن الصين استطاعت تعزيز حضورها في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال تنويع مجالات التعاون مع دول المنطقة، بما يخدم مصالحها الأساسية في الاستفادة من الموارد الطبيعية النادرة، والاستفادة من الخروج الفرنسي من دول المنطقة بتقديم مقاربتها الأمنية في ضوء تصاعد التهديدات الأمنية المتقاربة وتفاقمها. وبرغم ذلك، تظل هناك مجموعة من العراقيل للحضور الصيني في المنطقة، تجعل المصالح والاستثمارات الصينية محفوفة بالمخاطر وعدم الاستقرار.

المحور الثالث: انعكاسات التنافس الدولي على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي "رؤية مفاهيمية تحليلية"

تشهد منطقة الساحل الأفريقي تصاعداً في العديد من الأزمات بدءاً من عدم الاستقرار الأمني والسياسي وصولاً إلى الصراع على المواد الطبيعية، وتنامي أدوار الفواعل من غير الدول؛ مما أسفر عن المزيد من التهديدات الأمنية في هذه المنطقة، والتي أدت بدورها إلى تواجد العديد من القوى الدولية في المنطقة لمحاربة الإرهاب؛ حيث شهدت المنطقة في الفترة الأخيرة تطورات بالغة الأهمية والتي لم يقتصر تأثيرها على دول المنطقة فقط؛ بل امتدت لتشمل أبعاداً دولية أخرى تتعلق بحالة التوتر الأمني في المنطقة، ويمكن القول أن التنافس الدولي في الساحل الأفريقي اشتد في الآونة الأخيرة بفعل الامتيازات السياسية والاقتصادية في المنطقة لاسيما بين القوى الكبرى (فرنسا–الولايات المتحدة الأمريكية–روسيا–الصين)، ففرنسا ترى أن التعاون والتقارب الأمريكي مع دول المنطقة في محاربة الإرهاب يمثل تهديداً لنفوذها التقليدي، في حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في المد الروسي والصيني خطراً استراتيجياً يستوجب الحد منه، مما يرفع من شدة الأخطار في منطقة الساحل، وبالتالي التأثير على العملية التنموية في المنطقة على الرغم من توجه بعض القوى لمساعدة دول المنطقة في العملية التنموية كالصين؛ حيث يتم توجية عائدات الموارد الطبيعية والثروات الخاصة بدول المنطقة إلى مواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض له المنطقة مستعينة في ذلك بالقوى الدولية مما يؤثر على التنمية المستدامة لدول المنطقة (خليفة محمد، مرجع سابق، ص٧٧).

واستناداً لما سبق ولتوضيح العلاقة التبادلية بين الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، فقد تناولت الدراسة العديد من المفاهيم الأمنية والتي عكست بدورها العديد من وجهات نظر الباحثين في المجالات الأمنية، والتي أتضح من خلالها التداخل الواضح بين مصطلح الأمن، والمصطلحات الأخرى والتي جاء منها مفهوم التنمية؛ حيث أثبتت التجارب السابقة التي خاضتها العديد من البلدان أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مستوى التنمية التي تقوم بها الدولة، ومدى توفر مقومات الأمن التي توفر المناخ المناسب للتنمية، والذي يستوجب معه دراسة، وتقييم كافة المخاطر، والتحديات المؤثرة على كافة الأبعاد الأمنية ومنها التدخلات الخارجية بصورتيها الدولية والإقليمية، ووضع الاستراتيجيات اللازمة، ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري توضيح مدى انعكاسات التنافس الدولي على ظاهرتي الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي (أحمد أبو زيد، ٢٠١٢، ص٢)، فالأمن والتنمية مطلبان أساسيان متلازمان في علاقة جدلية تحكم أي علاقة استراتيجية للأمن في أية دولة، ومن ثم يتداخل الأمن مع

التنمية تداخلاً بناءاً، فلا يمكن الحديث عن استراتيجية للأمن دونما إرساء دعائم التنمية بكافة أنواعها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية؛ باعتبارها صمام أمان وضمان استراتيجي للعملية الأمنية في بعدها الشامل والمستدام (عبد المنعم سعيد، ٢٠٢٢، ص ص٥٨-٥٩). ولتوضيح انعكاسات التنافس الدولي على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي يتم استعراض واقع ومستقبل الأمن والتنمية في المنطقة على النحو التالي:

أولاً: التنافس الدولي وواقع ومستقبل الأمن في منطقة الساحل الأفريقي "رؤية تحليلية في المفاهيم والأطر":

تمثل الظاهرة الأمنية أهمية كبيرة بالنسبة للدول والشعوب على حد السواء؛ لذا يعد مفهوم الأمن أحد أهم المفاهيم الأكثر استعمالاً خلال الفترة الحالية، ولهذا حظي مفهوم الأمن باهتمام العديد من والسياسيين والأكاديميين، ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري دراسة هذا المفهوم ومختلف المفاهيم المرتبطة به. وذلك لغرض تكوين صورة شاملة ومتكاملة عن واقع ومستقبل الأمن في منطقة الساحل الأفريقي في ظل بروز التهديدات الأمنية الجديدة التي تتعرض لها المنطقة وأثرها على الأمن والسلم فيها، واستناداً إلى ما سبق، وقبل البدء في تحليل واقع الأمن في منطقة الساحل الأفريقي يتم تناول مفهوم الأمن والأسس الجديدة التي ينطلق منها على النحو التالي:

١- تطور مفهوم الأمن:

ركزت أغلب الدراسات الأمنية على دراسة "القوة العسكرية" كآلية لتحقيق مفهوم الأمن، على الرغم من هيمنة فكرة الأمن على أدبيات السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وطوال فترة الحرب الباردة "١٩٤٥-١٩٩٠"؛ حيث لم تقدم أكثر المدارس الفكرية في حقل السياسة الدولية اهتماماً بالدراسات الأمنية تفسير محدد لمفهوم الأمن (**Baldwin, David, 1997, pp5-26**). فنجد "أرولوند وولفرز **Wolfers**" يعرف الأمن على أنه "إنعدام وجود تهديد للقيم المركزية للدولة" ثم عدله ليصبح "تقليل احتمالية تهديد القيم المركزية" (**Wolfers, Arnold, 1952, pp481-502**). ويعرفه قاموس أكسفورد الأمن على أنه: "الحالة التي يكون فيها المرء محمي من الأخطار، ويشعر بالأمن ... والتحرر من الرعاية، والخطر أو غياب التهديد" (**Oxford Dictionary online, 2022**)، أما في مجال العلوم السياسية، يعرف "توماس شيلينج **Schelling**" الأمن على إنه "الحفاظ على الدولة حرة، وضمان فاعلية القيم والمؤسسات الرئيسية فيها"، وقصد شيلينج بالقيم "ما تمثله الدولة مع ما تريد تحقيقه والحفاظ عليه" (**C. Scheeling, Thomas, 1992, p200**). كما تعرف "دائرة المعارف البريطانية"

الأمن بأنه هو "حماية الأمة من الخطر الذي يكون مصدره عدو خارجي"، ووفقاً لهذا التعريف فإن الخطر يكون مرتبط أساسا بالتهديد الأمني (فايزة الباشا، ٢٠٠٦)، ويعرف "الواقعيين الدفاعيين" الأمن على أنه: "إزالة كافة مصادر التهديد"، ورغم أهميته القصوى في حقل السياسة الدولية والخارجية إلا أن هذا المفهوم لم ينل الاهتمام الكافي من الدراسة، خاصة من الواقعيين (Van Evera, Stephen, 1999, pp116-193).

كما يعرف "باري بوزان Buzan" الأمن على أنه: " كلما كانت هناك قضية محورها الأمن يكون الحوار مرتكز على كيفية التحرر من التهديد" وبتحليل تعريف باري بوزان يلاحظ أن مفهوم الأمن مفهوم يحتاج لتعريفه ضرورة الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل وهي: دراسة السياق السياسي للمفهوم، ثم دراسة وتحليل مختلف أبعاد الظاهرة الأمنية، وأخيراً دراسة الغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية (Buzan, Barry, 1991, pp30-31).

كما يشير "ديفيد بولدين Baldwin" أن مفهوم الأمن غير واضح أو محدد؛ حيث يفتقر هذا المفهوم لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها من وراء اتباع بعض السياسات. وأن مفهوم الأمن بالصورة الحالية لا يحدد أي القيم المراد حمايتها، فهل هي الاستقلال السياسي؟، أم الحفاظ على العلاقات الاقتصادية أم حماية البشر ... إلخ (Choucri, Nazli and North, Robert, 1993, p230)؛ كما ترى "شكري ونورث Choucri and North" أن هذا المفهوم لابد أن ينبع في جانبه الأكاديمي والعملي من ثلاثة مفاهيم أساسية توضح ما معنى أن تكون آمناً وهي: التعبير عن الآمال الشعبية المتعددة، ووضع أولويات مختلفة، ووجود أنواع مختلفة من التوقعات ولتحديد معنى أن تكون الدولة آمنة فإن هناك عدة مؤشرات لقياس مدى متانة وثبات الأمن القومي بالأساس يحددها "جراهام آليسون وجيفري تريفيرتون Allison and Treverton" في: القوة السياسية، التوافق السياسي والاجماع الداخلي، والتعافي السياسي والاقتصادي المحلي (Allison, Graham and Treverton, Gregory, 1992, p47).

٢- تطور الدراسات الأمنية وبناء الأمن من منظور القوة الآدائية- "مدرسة كوبنهاجن":

مع "التوسع المفاهيمي" للأمن، بدأت الحواجز بين الدراسات الاستراتيجية وأبحاث السلام في التراجع: "إلى حد ما وفقاً لما يشير له كلاً من "ديتريش جونج Dietrich Jung"، و"ستيفانو جوزيني Stefano Guzzini"؛ حيث تم دمج المجالين ليصبحا دراسات أمنية، والتي تغطي نطاقًا من الأساليب الأكثر تقليدية إلى ما يسمى بـ "الدراسات الأمنية الحاسمة" (Guzzini, Stefano and Jung, Dietrich, 2004, P1).

وبذلك شكل مفهوم الأمن تحدياً رئيسياً للباحثين في الدراسات الأمنية في سعيهم لصياغة تعريف مثالي وشامل للأمن فعرفه "ستيفن والت Stephen Walt" بأنه "دراسة التهديد باستخدام القوة العسكرية (Walt, Stephen M., 1991, PP39-211)، ورأى "باري بوزان" أن هذا التعريف لم يعطي مفهوم واضح ومحدد وشامل للأمن، ولذلك اقترح "باري بوزان" إلى جانب "ويفر Ole Wæver، وجاب دي وايلد Jaap de Wilde" رؤية بحثية جديدة للأمن من خلال كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" (Buzan, Barry, Ole Waever and Jaap de Wilde, 1998) والذي أُعتبر مؤلفوه هم الممثلون الرئيسيون لما يشير إليه اليوم بـ "مدرسة كوبنهاجن" للدراسات الأمنية. وتقوم مدرسة كوبنهاجن على مجموعة من الافتراضات تمثلت في نقد افتراضات المدارس الأمنية التقليدية لاسيما الواقعية الجديدة، البنيوية، والبنائية الاجتماعية؛ حيث أرتكز "نظريات الأمننة" على النظرية العامة للمفكر "أوستين Austin"، والتي ارتكزت على الأفعال اللفظية، أفعال الأثر، الأفعال الحقيقية، والتي مثلت نفس الركائز الأساسية التي ارتكزت عليها نظرية الأمننة عند "ويفرWaever" وجعلت أبحاثه تمثل حجر الأساس في مدرسة كوبنهاجن؛ حيث عرف الأمن بأنه "كافة المعروضات التي تنطوي على مفردات أمنية تقع ضمن الموضوعات الأمنية، وأن الأمن في حد ذاته ليس سوى "فعل معزى إلى كلم"، وهذه الركيزه التي يقوم عليها مفهوم الأمن عند "ويفر" لم تمكنه من الاحتفاظ بإطار الموضوعية، وإنما ألقت به في طريق الأحكام الذاتية التي أضفت على الأمن صفة الأمننة (عادل عنتر، ٢٠٢٢، ص٥٧٧).

وإلى جانب المزيد من القضايا الأمنية التقليدية أضافت وتعاملت مدرسة كوبنهاجن مع قضايا أمنية "غير عسكرية"، وقسمتها إلى خمسة قطاعات تمثلت في: القطاعات الأمنية، السياسية، الاقتصادية، المجتمعية، والبيئية، وتم ذلك بناءً على أنواع محددة من التفاعلات مثل: "علاقات السلطة"، "علاقات التجارة والإنتاج والتمويل"؛ "علاقات الهوية الجماعية". "العلاقات بين النشاط البشري والغلاف الحيوي"، كما قدمت أيضاً ثلاث مستويات من التحليل "الفرد، الدولة، والنظام الدولي" (Buzan, Barry, Ole Wæver and Jaap de Wilde, Op.cit, pp161-162)، (Van Munster, Rens,2005).

ثم ظهر مفهوم الأمن الذي محوره الإنسان، والذي يعرف بدراسات "الأمن الإنساني Human Security"، وتعرف بأنها "تلك الدراسات التي تدرس ظواهر تنموية وبيئية واجتماعية لمعرفة عواقبها وتداعياتها الأمنية والسياسية، وهناك العديد من الدراسات التي تنبأ بمدى تأثير الظواهر الأخرى على مستقبل الدول مثل: الجريمة، الانفجار السكاني، الصراعات القبلية، الأوبئة، المخلفات والتدهور البيئي ... وغيرها إذا لم يتم الاهتمام بدراستها ومحاولة

إيجاد طرق لمعالجتها وأحتوائها وتقليل عواقبها على الإنسان (Kaplan, Robert, 1994, pp271-296)، وهو ما بات يعرف بالأمن الإنساني، الذي يقصد به توفير الحماية من جانبين: الأول: حماية البشر من مخاطر جسيمة مثل الجوع والأمراض، والثاني: الوقاية والحماية من التغيرات المفاجئة والمضرة على أساليب حياة البشر اليومية والاعتيادية، سواء في منازلهم، أماكن عملهم، مجتمعاتهم، أي يعني "أي نوع من أنواع عدم الراحة الغير متوقعة وغير الاعتيادية التي يمكن أن تهدد أمن الإنسان" (Paris, Ronald, 2001, p89)، (Pettman, Ralph, 2005, pp137-150).

ومن جانبه حاول "رونالد باريس Ronald Paris" توسيع وتعميق نطاق الدراسات الأمنية بعيداً عن مفهوم القوة والتهديد باستخدامها أو التحكم بها، من خلال ضم أو أعتبار التهديدات الأمنية غير العسكرية، مثل: التغيير والتلوث البيئي، الأوبئة، الانفجار السكاني، الهجرة الجماعية، القوميات المتطرفة، الإرهاب، والكوارث النووية ... إلخ، توسع التعريف بالأمن ليشمل إلى جانب التهديدات الخارجية للدولة أمن الأفراد والمجتمعات، وهو ما قد يساعد على إقامة منظومة متكاملة لحقل الدراسات الأمنية، بما في ذلك الأمن الإنساني (Paris, Ronald, Op.cit, p96-97). كما عرف "روبرت بيدسكي Robert Bedeski" الأمن الإنساني على أنه "كل وسائل المعرفة والتكنولوجيا والمؤسسات والأنشطة التي تدافع وتحمي وتقوي الوجود المادي للحياة البشرية وتضمن السلام الجماعي والرفاهية التي توسع من نطاق الحرية الانسانية" (Bedeski, Robert, 2000)، بينما عرفته "كاولين توماس Caroline Thomas" على أنه "ضمان وجود أو توافر الحاجات الأساسية وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك الحماية من هياكل القوة المحلية والخارجية" (Thomas, Caroline, and Wilkin, 1999, p3). بينما يعرفه "باجباي Bajpai" على أنه "كافة المؤثرات المباشرة وغير المباشرة التي تهدد حياة وصحة الأفراد" (Bajpai, Kanti, 2000, p1)، أي "كافة المساعي الداعية للتركيز على توفير الحماية للبشر" كما يعرفه "هومير ديكسون Homer-Dixon" (أحمد أبو زيد، ٢٠١٢، ص ص٢٥-٢٦). وهو الأمر الذي جعل بعض الدول الليبرالية التي تفسره بهذا المفهوم إلى إقامة ما يسمى بـ "شبكة الأمن الإنساني Human Security Network" والتي تدعوا إلى حماية الأفراد من كافة المخاطر التي يواجهونها.

واستناداً إلى ما سبق، وفي ضوء مؤشر الأمن الأفريقي الذي يسعى لتوفير تقييم كلي للأمن من خلال الأبعاد السبعة للأمن والتي تتمثل في: الاقتصادي، والبيئي، والغذائي، والصحي والشخصي، وأمن المجتمع، والأمن السياسي (سالي فريد، ٢٠٢٣، ص٩٦)، يلاحظ أن الحالة

الأمنية المعقدة في منطقة الساحل الأفريقي تشكل تحدياً كبيراً لدول المنطقة والمجتمع الدولي؛ حيث يلاحظ من خلال تحليل الوضع الأمني في المنطقة تزايد التهديدات الأمنية الناجمة عن الإرهاب، وتمددها وظهور أنماط جديدة منها، وإعادة تمركزها؛ حيث يلاحظ تزايد التهديدات الأمنية في "بوركينا فاسو" عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠؛ لذا احتلت المركز الرابع عالمياً؛ حيث تمثل إحدى أهم الدول المشاركة في مجموعة الخمس (G5) بجانب تشاد، مالي، موريتانيا، والنيجر قبل انسحاب مالي عام ٢٠٢٢، أضف إلى ذلك تعرض المناطق الحدودية في تشاد لتهديدات أمنية مستمرة في المناطق السكنية المحيطة ببحيرة تشاد، ونتيجة لهذه التهديدات استضافت تشاد فرقة العمل الفرنسية "برخان" وبعثة فرنسا لمكافحة الإرهاب، كما تلقت الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لبناء القدرات القتالية لقوات الأمن التشادية، كما تلقت أيضاً دعماً لمواردها الأمنية من كلاً من: الصين، ألمانيا، إيطاليا، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، وتركيا، الأمر الذي يتضح معه دور التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي (أحمد عبد الرازق، مرجع سابق، ص ص٢٥-٢٧).

أضف إلى ذلك العديد من الشراكات بعيدة المدى للحكومة "المالية" في مجال مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع القوات الفرنسية وآخرها العملية "برخان"؛ حيث اضطرت القوات الفرنسية للانسحاب بعد موجة الاضطرابات التي شهدتها البلاد ضد التواجد الفرنسي، وبالتنسيق بين مالي، وروسيا تم نشر مجموعة "فاجنر" في مالي لسد الفراغ الذي أحدثه رحيل القوات الفرنسية، هذا بالإضافة أيضاً إلى ما تعانيه النيجر من ظروف اجتماعية واقتصادية غير مستقرة (المرجع السابق، ص ص٢٧-٢٨).

وخلاصة القول في هذا الشأن أن تعقد الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي يعود لمجموعة من العوامل تتمثل في: تواجد وتنافس القوى الدولية على مواجهة التهديدات الأمنية، أضف إلى ذلك عدم قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، وانتشار ظاهرة تغير المناخ، وعدم الاستقرار الإقليمي، وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي العابر للحدود. وبذلك أصبحت منطقة الساحل الأفريقي ساحة للتنافس الدولي، وساحة لمعركة دبلوماسية استراتيجية على غرار الحرب الباردة؛ حيث تنشغل القوى الكبرى بدول المنطقة والتنافس على تقديم الدعم الأمني لها، باستثناء الصين التي أصبحت بديلاً تنموياً جاداً للنظام الدولي الذي يهمن عليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ثانياً: التنافس الدولي وواقع التنمية في منطقة الساحل الأفريقي "رؤية تحليلية في المفاهيم والأطر":

شهد مفهوم التنمية تطوراً كبيراً بداية من مفهومها التقليدي، ومروراً بالمفاهيم التي ظهرت في القرن العشرين، ووصولا إلى المفاهيم المعاصرة للتنمية؛ حيث تعرف التنمية وفقاً لهذا المفهوم بأنها "الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد عبر فترة زمنية معينة". ويستند هذا المفهوم التقليدي للتنمية إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية، والتي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات، ويتوقف ذلك القدر من الاستثمارات على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد الوطني، ويرجع الفضل في توضيح هذه الفكرة إلى كلاً من "إيفيس دومار Domar"، و"روى هارود Harrod" (عبد الهادي سويفي، ٢٠٠٨، ص ص٥٦-٥٧).

ولقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إحداث مجموعة من التغيرات التي أثرت بدورها في بيئة النظام الدولي القيمية؛ حيث انهارت المنظومة الاشتراكية للاتحاد السوفيتي، وترتب على ذلك صعود الليبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. مما أدى إلى تصاعد موجة الديمقراطية في معظم دول العالم، وأدى هذا التغير إلى إحداث تغير في المفاهيم؛ حيث اعتبرت فترة ما بعد الحرب الباردة منحني فارق في العلاقات السياسية الدولية والسياسات العالمية، وذلك بانتقال المفاهيم من البعد الاقتصادي والأمني إلى البعد الإنساني القائم والمبني على حقوق الإنسان وتكريسها. وانتقل مفهوم الأمن التقليدي إلي مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛ أي إلى مفاهيم التنمية الإنسانية القائمة على محور الإنسان وتنمية الإنسان من أجل الإنسان (ليلى لعجال، ٢٠١٠، ص ص١٤-١٥). ومن ضمن النظريات التي عنيت بتفسير مفهوم التنمية نظرية "التطور الطبيعي" والتي فسرت مفهوم التنمية من منظوره الكلاسيكي، مستندة في ذلك لوجهة نظر "سوزان ترومبلي Suzanne Trembley" الباحثة الكندية والتي ارتكزت على مبدأ الغاية، بهدف تحقيق التراكم وبلوغ التقدم، وهذه الخصائص تمثل دلالات التنمية، ومن ثم صار مفهوم التنمية كوسيلة للتغيير اللا متناهي، والذي له فعل تراكمي وغاية معينة يراد تحقيقها. وفي هذا الصدد، يرى "جيلبيرت ريست" أن التنمية لها علاقة بالعملية التي تدمج مفهوم التغيير ضمن منظومة التطور الطبيعي، مما يسهل لعملية التنمية الانتقال من منظومة التطور الطبيعي إلى محاولة لتحقيق التغير الاجتماعي؛ وانتهى مفهوم التنمية إلى اعتباره عملية للتغير لا متناهية، له فعل تراكمي وغاية يجرى تحقيقها، وفي نفس التوجه لم تعد عملية التنمية لا متناهية؛ بل صارت ضرورة حتمية ووسيلة للتطور الطبيعي هدفها تحقيق

التغير الاجتماعي. وهذا الطرح دفع "جيلبيرت ريست" عام ١٩٩٦م، إلى ربط التنمية كعملية بمفهوم الاعتقاد، مما ألزم "سوزان ترروميلي" عام ١٩٩٠م، إلى الاعتراف بصعوبة تحديد وتعريف مفهوم التنمية، لكونه مفهوم مركب ينطوي على مجموعة من المعاني والدلالات، بعضها نظري وآخر إيديولوجي (للمزيد: عمر العمراني، ٢٠١٤).

ولذلك ظهرت العديد من التعريفات المتعددة والخاصة بالتنمية، فهناك من يرى أن التنمية هي "التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق نسق القيم السائدة في المجتمع" (شعبان الأسود، ٢٠٠٣، ص ص١٨٩-١٩٠). في حين يعرفها "روستو والت Walt Zostow" بأنها: "تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة، وتبني الخصائص السائدة في الدول المتقدمة" (موسى اللوزي، ٢٠٠٠، ص ص٨٧-٨٨). وفي ظل هذه المفاهيم المختلفة والمتعددة للتنمية شهد نهاية القرن العشرين بروز مجموعة من المخاطر والتحديات التي هددت بشكل غير مسبوق مستقبل البشرية؛ حيث أصبح كل ما يحيط بالإنسان يتنبأ بالعديد من التهديدات والمخاطر؛ حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي تراجعاُ ملحوظاً سواء في دول الشمال أو دول الجنوب، الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتدهور معدلات الرعاية الصحية (الشاذلي الشطي، ٢٠١٨، ص ص١١٨-١١٩)، وتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي ترافقت مع اختلال توازن النسق الإيكولوجي، الناجم عن فترة الحداثة التي انطلقت مع الثورة الصناعية وما رافقها من استغلال مفرط للطبيعة والتي تسببت بشكل ملحوظ في هذه التهديدات (FAO , 1989)، وبالنظر لمنطقة الساحل الأفريقي يلاحظ أنها تشهد تراجعاً إن لم نقل ضعفاً في عملية التنمية في أغلب القطاعات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية جراء الأوضاع الأمنية التي تتعرض لها، والتي أثرت بشكل كبير ومتسارع على المشاريع التنموية في المنطقة، كما نتج عن ذلك ظهور مجموعة من الأزمات الإنسانية التي أثرت بدورها على عملية النمو الاقتصادي في دول المنطقة (عائشة بن عاشور، ٢٠٢١، ص١٣٥)، ويوضح الجدول (١) نسب النمو المختلفة في دول منطقة الساحل الأفريقي.

جدول (١) يمثل نسب النمو الاقتصادي في بعض دول منطقة الساحل الأفريقي

الدول / السنوات	نسب النمو في تشاد	مالي	النيجر	موريتانيا	بوركينا فاسو
٢٠٢٠	%٤,٢	%١,١	%٠,١	%٦,٢	%٢,١
٢٠٢١	%٦,١	%٢,١	%٢	%٦,٩	%٢,٧

المصدر: مصطفي ونوغي، *"إشكالية بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي"*، (الجزائر، جامعة باتنة١، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد٢٢، العدد٢، ديسمبر ٢٠٢١).

وبتحليل بيانات الجدول رقم (١) يلاحظ التغير في نسب النمو في أغلب دول منطقة الساحل الأفريقي، وعلى وجه الخصوص النمو الاقتصادي في النيجر فقد عرفت ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠٢١، بارتفاع ١,٥٪ مقارنة في عام ٢٠٢٠ الذي لم يتخطى حاجز ١٪، كما عرف النمو الاقتصادي الموريتاني استقراراً ملحوظاً بتسجيله ارتفاعاً بـ ٠,٦٪ في عام ٢٠٢١، وهو من بين الأحسن في اقتصاديات دول الساحل، ولقد أرجع الاقتصاديون ذلك إلى الاستقرار الذي تعرفه موريتانيا وطبيعة المجتمع الموريتاني. أما فيما يخص تشاد فهي الدولة التي تسعى لتحقيق نمو اقتصادي جيد في المنطقة؛ حيث لم يتجاوز النموالاقتصادي فيها الـ ٦,١٪ في عام ٢٠٢١، مقابل ٤,٢٪ لعام ٢٠٢٠، أما عن الميزان التجاري في تشاد فقد عرف فائضاً؛ حيث بلغت قيمة صادرات تشاد ٦,٤٪ مليار دولار وقيمة الواردات ١,٨٪ مليار دولار عام ٢٠١٣، إلا أن ذلك لم يقلل من حدة سلبية النمو الاقتصادي في تشاد، وتحقق ذلك مع تعافي الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت. أما للنمو الاقتصادي لمالي، فتعد من الدول التي حققت أدني معدلات نمو في المنطقة؛ حيث عرفت نسبة النمو استقراراً بالرغم من التغير الطفيف، إلا أنه على العموم نسب النمو الاقتصادي إيجابية؛ حيث بلغ في عام ٢٠٢١، ٢,١٪ إلا أن الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها مالي أثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي (مصطفي ونوغي، ٢٠٢١، ص ص٦٤٩-٦٥٠).

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي لدولة بوركينافاسو، فهو إيجابي؛ حيث تراوح ما بين ٢,١٪ و٢,٧٪ في عامي ٢٠٢٠، ٢٠١٢١ على التوالي، كما عرف الميزان التجاري عجزاً، ويرجع السبب في ذلك للهبوط في أسعار الذهب عالمياً؛ حيث يعتبر الذهب المورد الرئيسي لدولة بوركينافاسو، وانطلاقاً من القراءة التحليلية لأبعاد التنافس الدولي سالفة الذكر وتحليل إحصائيات النمو الاقتصادي لدول الساحل الأفريقي لسنتين مختلفتين ومتقاربتين، يبرز مدى

ارتباط اقتصاديات دول المنطقة ببعدين الأول: التدخلات الخارجية والتنافس الدولي والاستفادة من ثروات المنطقة مما يحد من فرص النمو الاقتصادي لدول المنطقة، والبعد االثاني: يتعلق بتقلبات الأسواق العالمية، خاصة أنها دول مصدرة للمواد الأولية بنسب تقارب ١٠٠٪ من مجموع صادراتها، هذا ما يبقي مصير اقتصاديات هذه الدول مرتبطا وتابعا لأسعار المواد الأولية المتداولة في البورصات العالمية (المرجع السابق، ص٦٥١).

ثالثاً: التنافس الدولي وإشكالية العلاقة بين الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي في ضوء رؤية الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣:

تواجه دول منطقة الساحل الأفريقي مجموعة من التحديات والتي تتمثل في: التحديات الناجمة عن التنافس الدولي والتدخلات الخارجية في دول المنطقة لمحاربة الإرهاب، والمتعلقة بالدرجة الأولى ببناء السلم والأمن من ناحية، وضرورة التأسيس لتنمية شاملة ترتقي بالمواطنة وتعزز من روح الانتماء الوطني على حساب الانتماء للهوية من ناحية أخرى، ومن أهم الدول التي تركز عليها استراتيجية بناء الأمن والتنمية وفقاً لرؤية الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، نجد مالي، موريتانيا، والنيجر، ومع طبيعة الظروف الجغرافية، فإنه من الطبيعي أن تؤثر هذه التحديات على أجزاء من بوركينافاسو وتشاد، كما أن هناك العديد من التحديات التي تؤثر أيضاً على الدول المجاورة بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب وحتى نيجيريا التي يعد التزامها ضرورياً لمواجهة تلك التحديات والتطورات السياسية الحالية في شمال أفريقيا والتي لها نتائج مؤثرة على منطقة الساحل الأفريقي، وخير مثال تأثير الأوضاع الأمنية في ليبيا على دول الجوار (مصطفي ونوغي، مرجع سابق، ص٦٥٣). واستناداً إلى ما سبق، تتضح العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية، فضعف آداء الحكومات والتهديدات الأمنية تؤثر بدورها على الاستقرار في المنطقة وعلى القدرة على إحداث التنمية وانتظام إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية، وهو ما يؤثر على التنمية في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، وللحد من آثار التنافس الدولي على القارة الأفريقي بصفة عامة ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة، أقر الاتحاد الأفريقي رؤية استراتيجية لتكريس التنمية المستدامة في القارة الأفريقية وقد سميت برؤية الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣؛ حيث تتطلع هذه الرؤية إلى تحقيق سبعة تطلعات استناداً إلى تحقيق التنمية المستدامة تتمثل في بناء أفريقيا متكاملة ومتحدة سياسياً، ومزدهرة من خلال نمو شامل ومستدام بيئياً، والقضاء على الفقر، ورخاء وازدهار مشترك عن طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي، وإرساء قيم الديمقراطية والمساواة، ورعاية الأطفال، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة وحكم القانون. كما هدفت إلى

الإدارة المستدامة للزراعة والموارد المائية والبحرية وذلك لتحقيق الأمن المائي، واستعادة النظم الإيكولوجية وإدارتها على نحو مستدام، وصياغة المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة لمواجهة آثار تغير المناخ والاسترشاد بالنموذج المصري في حماية البيئة على المستوى الأفريقي والداخلي (عبد المسيح سمعان، ٢٠٢٣، ص ص١٢٠-١٢٣).

خاتمة الدراسة:

يبرز واقع التنافس الدولي بمنطقة الساحل الأفريقي ممارسة القوى الكبرى مجموعة متنوعة من الأدوار في معالجة الوضع الأمني المعقد في المنطقة، والذي أثر بدوره على الواقع التنموي والأمني للمنطقة؛ حيث شملت هذه الأدوار التدخل الأمني من خلال ما قامت به بعض الدول مثل: فرنسا من نشر قوات "برخان" في منطقة الساحل، وما قامت به روسيا من خلال مجموعة "فاجنر" الروسية في المساعدة في محاربة الإرهاب، والولايات المتحدة الأمريكية من تقديم مجموعة من المساعدات لمحاربة الإرهاب، والمساعدات التنموية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والتي تعمل على تحسين الحوكمة والأمن والفرص الاقتصادية في المنطقة، كما تقدم المساعدات الإنسانية للمتضررين من الصرعات في المنطقة، وعلى الرغم من تأثير التنافس الدولي للقوى الكبرى على العملية الأمنية والتنموية في المنطقة إلا أن دورها في منطقة الساحل الأفريقي ساعد في معالجة الحالة الأمنية المعقدة في المنطقة على الرغم من تحفيزها للصرعات في بعض الأحيان، إلا أنها من خلال العمل المشترك يمكنها المساعدة على تحسين الأمن وتعزيز التنمية وبناء السلام في المنطقة من خلال وجود حالة من التعاون الدولي الحقيقي للسيطرة على الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، كما فعلت الصين من تعميق الشراكة بين الصين وأفريقيا وتعزيز التنمية المستدامة لبناء مجتمع صيني-أفريقي لمستقبل مشترك في العصر الجديد. ويتحقق ذلك من خلال تعبئة موارد منطقة الساحل الأفريقي لتمويل وتسريع عملية التحول نحو التنمية المستدامة، وتحقيق السلم والأمن وتحقيق التنمية وتطوير البنية التحتية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطوير القدرة التنموية لدول المنطقة، وتطبيق الإصلاحات العميقة والفعالة التي تشمل فض النزاعات، وتأسيس بني تحتية قوية لتحقيق التنمية المستدامة. وتكريس مفهوم الاستقرار الأمني، السياسي، والاقتصادي، وصياغة استراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن الفواعل العابرة للحدود، والاستغلال الأمثل لموارد المنطقة المتاحة لخدمة التنمية وفق لاستراتيجية تسمح بتحقيق عائدات مرجوة، وتشجيع الاقتصاد الرقمي.

المراجع العربية:

أحمد السيد إبراهيم عبد الرازق. (٢٠٢٣، أكتوبر). *"مستقبل أمن الساحل الأفريقي بين التنافس الدولي والتهديدات الإرهابية"*. (القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية. العدد ٢٣٤).

أحمد عسكر. (٢٠٢٣، أغسطس ١٩). *"كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل؟"*. (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٩/٣٠، موقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/20980.aspx

أحمد محمد أبو زيد. (٢٠١٢). *"التنمية والأمن: ارتباطات نظرية"*. (الإمارات. المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية).

الخضر عبد الباقي محمد. (٢٠٢٢، فبراير ٢٢). *"منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: نحو منظور أمني مستدام"*، (ترينذز للبحوث والاستشارات)، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٣/٣، موقع: https://trendsresearch.org/research.php?id=367

الشاذلي بية الشطي. (٢٠١٨، ديسمبر). *"التنمية المستدامة والأمن المستدام"*. (الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. العدد ١٤).

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط. (٢٠٢٢، سبتمبر ٢٤). *"عملية برخان والاستراتيجية الفرنسية الجديدة في أفريقيا"*. تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٣/٤/١٠، موقع: http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/692

أميرة محمد عبدالحليم. (٢٠١٤، أغسطس ١٠). *"ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية– الإفريقية؟"*. (القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية. تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٣/٣/٣، موقع: https://www.siyassa.org.eg/News/3867.aspx

إيمان رجب. (٢٠١٤). *"الأمن والتنمية... التأثير المتبادل"*. (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة أحوال مصرية، العدد٥٣).

إيهاب عياد. (٢٠٢١، يوليو). *"الأمن الجيوسياسي للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية"*. (بني سويف. مجلة كلية السياسة والاقتصاد. العدد١١).

حكيم نجم الدين. (٢٠٢٣، يناير ١٦). *"نيجيريا بين خطي "أنبوب الغاز العابر للصحراء" (TSGP) و"أنبوب الغاز النيجيري المغربي" (NMGP)"*. (الأفارقة للدراسات والاستشارات. موقع: https://alafarika.org/ar/5497/nigeria-between-tsgp-and-nmgp/

حمدي عبد الرحمن. (٢٠٠١، يناير). "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة" . (القاهرة. . مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٤).

خديجة الطيب. (٢٠٢٢، سبتمبر ٢٠). *"النفوذ الروسي يتمدد في الساحل الأفريقي عبر بوابة فاغنر"*. (اندبندنت عربية. تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٣/٩/٣٠، موقع: HTTPS://WWW.INDEPENDENTARABIA.COM/NODE/373916/سياسة/تقارير/النفوذ-الروسي-يتمدد-في-الساحل-الأفريقي-عبر-بوابة-فاغنر

خليفة محمد. (٢٠٢٢، نوفمبر). *"منطقة الساحل الأفريقي بين التدخلات الغربية والأمن والتنمية"*. (الجزائر. مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية. المجلد٥. العدد٢).

سالي محمد فريد. (٢٠٢٣، أكتوبر). *"واقع ومستقبل الأمن في رؤية الاتحاد الأفريقي"*. (القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية. العدد٢٣٤).

شعبان الطاهر الأسود. (٢٠٠٣). *"علم الاجتماع السياسي"*. (القاهرة. الدار المصرية اللبنانية).

عادل زقاع، وآخرون. (٢٠١٤، يوليو). *"الساحل الأفريقي والاستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة"*. (الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد٧).

عادل عنتر على. (٢٠٢٢، أبريل). *"نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية: مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة"*. (بني سويف. كلية السياسة والاقتصاد. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد١٥. العدد ١٤).

عائشة بن عاشور. (٢٠٢١). *"إشكالية الأمن والتنمية في منطقة السهل الأفريقي"*. (الجزائر. جامعة تلمسان. كلية الحقوق والعلوم السياسية. رسالة دكتوراة في العلوم السياسية).

عبد الحليم غزالي. (٢٠١٥). *"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا"*. (القاهرة. دار الكتاب الحديث).

عبد المسيح سمعان. (٢٠٢٣، أكتوبر). *"الاستراتيجية الأفريقية في مجال حماية البيئة"*. (القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية. العدد٢٣٤).

عبد المنعم سعيد. (٢٠٢٢، نوفمبر). *"الوعي وبناء الإنسان المصري "*. (القاهرة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مجلة آفاق اجتماعية. العدد٤).

عبد الهادي عبد القادر سويفي. (٢٠٠٨). *"أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"*. (القاهرة. دار الساقي).

عمر العمراني. (٢٠١٤، ديسمبر ٩). *"التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية"*. (الحوار المتمدن، العدد ٤٦٥٧) ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١، موقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=445237

فاطمة الزهراء بويدة. *"التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية"*. مرجع سابق. ص ٢١٣.

فايزة الباشا. (٢٠٠٦). *"الأمن الاجتماعي والعولمة"*. (ليبيا. المركز العالمي للدراسات والأبحاث).

فؤاد جدو. (٢٠١٤، يونيو). *"دور الأمن البيئي في تحقيق السلم والتنمية المستدامة بأفريقيا: منطقة الساحل الأفريقي أنموذجاً"*. (مجلة آفاق للبحوث والدراسات. العدد٤).

لحسب الحسناوي. (٢٠١١). *"التنافس الدولي في أفريقيا ... الأهداف والوسائل.* (مركز دراسات الوحدة العربية. المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد٢٩).

ليلى لعجال. (٢٠١٠). *"واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"*. (الجزائر. جامعة قسنطينة. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة).

مارسيل ميرل. (١٩٨٦). *"سوسيولوجيا العلاقات الدولية"*. ترجمة: حسن نافعة. (القاهرة. دار المستقبل العربي).

محمد جمال. (٢٠٢٣، سبتمبر ١٦). *"تحالف عسكري ثلاثي بين النيجر وبوركينا فاسو ومالي لصد أي عدوان خارجي"*. (جريد الأهرام. تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٩/٣٠، موقع: https://www.youm7.com/story/2023/9/16/تحالف-عسكرى-ثلاثى-بين-النيجر-وبوركينا-فاسو-ومالى-لصد-أى

محمد خميس الزوكة. (٢٠٠٨). *"دراسة في الجغرافيا الإقليمية"*. (القاهرة. دار المعرفة الجامعية).

محمد فضيلة حاج. (٢٠١٩). *"التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري"*. (الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة وهران.، رسالة دكتوراه).

مصطفي ونوغي. (٢٠٢١، ديسمبر). *"إشكالية بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي"*. (الجزائر. جامعة باتنة١. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد٢٢. العدد٢).

موسي اللوزي. (٢٠٠٠). *"التنمية الإدارية"*. (عمان، دار وائل للنشر).

ميلود عامر حاج. (٢٠١٧، يناير). *"السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"*. (الجزائر. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد١٨).

نجلاء محمد مرعي. (٢٠١٠). *"الثروة النفطية... والتنافس الدولي" لاستعماري" الجديد في افريقيا"*. (الرياض. مجلة البيان. التقرير الاستراتيجي السابع).

نسرين الصباحي. (٢٠٢٣، سبتمبر ٢٩). *"تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الأفريقي"*. (المركز المصري للفكر والدراسات. تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٣/٩/٣٠، موقع: https://ecss.com.eg/36986/

نهلة أحمد أبو العز. (٢٠٢٣، أكتوبر). *"مستقبل أمن الساحل الأفريقي بين التنافس الدولي والتهديدات الإرهابية"*. (القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية. العدد٢٣٤).

نور طارق جمال الدين. (٢٠٢٣، مايو ٢٢). *"التنافس الدولي داخل الساحل الأفريقي"*. (برلين. المركز الديمقراطي العربي، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٣/٢٠، موقع: https://democraticac.de/?p=89807

هناء عبيد. (٢٠١٧، أكتوبر). *"التنمية بين عوالم الخبراء وأزمات الحياة اليومية"*. (القاهرة، مجلة الديمقراطية، العدد٦٨).

المراجع الأجنبية:

African center for strategic studies. (2020). ***"Are US forces essential to war on terror In Africa,s Sahel region?",*** **(African center for strategic studies), http://africacenter.org**

Allison, Graham and Treverton, Gregory. (1992). ***" National Security: Portfolio Review"*****. in Graham Allison and Gregory Treverton (eds.):** ***"Rethinking America's Security"*****. (New York: W.W. Norton and Company).**

Bajpai, Kanti. (2000, August). ***"Human Security: Concept and Measurement"*****. (Kroc Institute Occasional Paper, No. 19, Notre Dame; Ind.: University of Notre Dame).**

Baldwin, David. (1997, January). ***"The Concept of Security"*****. (*Review of International Studies*, Vol. 23, No. 1).**

Barnett, J. Matthew, R. & O'Brien, K. (2010). "Global Environmental Change and Human Security: An Introduction", (The MIT Press Cambridge:Massachusetts).

Bedeski, Robert. (2000, February 8). ***"Human Security, Knowledge, and the Evolution of the Northeast Asian State"*****. (Centre for Global Studies, University of Victoria). Available at: http://www.globalcentres.org/docs/bedeski.html**

Buzan, Barry, Ole Wæver and Jaap de Wilde. (1998). ***"Security: A New Framework for Analysis"*****. (Boulder, CO.: Lynne Rienner).**

Buzan, Barry. (1991). ***"Is International Security Possible?"*****. (Paper Presented at: New Thinking- about Strategy and International Security, Conference edited by Ken Booth. London: Harper Collis Acadimic).**

C. Scheeling, Thomas. (1992). ***"The Global Dimension"*****. in Graham Allison and Gregory Treverton (eds.): "*Rethinking America's Security*". (New York: W.W. Norton and Company).**

Choucri, Nazli and North, Robert. (1993). ***"Population and (In) Security: National Perspectives and Global Imperatives",*** **in: David B. Dewitt, David Haglund and John Kirton (eds.): "*Emerging Trends in International Security*". (New York: Oxford University Press).**

Colson, Bruno. (1992). ***" La Culture Stratégique Française "*****. (Stratégique. N°.53).**

Doukhan, David. (2022). ***"The End of Operation Barkhane"*****. (International Institute for Counter-Terrorism (ICT)). pp4-5. URL: https://www.jstor.org/stable/resrep47107**

FAO . (1989). ***"Sustainable development and natural resource management"*****, (In: The State of Food and Agriculture. No 22).**

Gilman, N., Randall, D. & Schwartz, P. (2011). ***"Climate Change and 'Security' "*****, (The Oxford Handbook of Climate Change and Society, Oxford University Press).**

Guzzini, Stefano and Jung, Dietrich. (2004). ***"Copenhagen Peace Research"*****, in Stefano Guzzini and Dietrich Jung, (ed):** ***"Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research"*****. (London andNew York: Routledge).**

Kaplan, Robert. (1994, February). ***"The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation, Tribalism, and Disease are rapidly destroying the Social Fabric of our Planet"*****, (Atlantic Monthly, Vol. 273, No. 2).**

Lankauskienė, T. & Tvaronavičienė, M. (2012). "security and sustainable development: approaches and dimensions in the globalization context", (journal of security and sustainability1,4)

Lauren Ploch. (2009). ***"U.S Africa Command: A More "Active" American Approach to Addressing African Security Challenges?"*****. (IPG1).**

Mondo Internazionale. (2023, March 2). ***"The Wagner Group in the Sahel: Russian interests in a world of great power competition"*****. (Mondo Internazionale), available at: https://mondointernazionale.org/focus-allegati/the-wagner-group-in-the-sahel-russian-interests-in-a-world-of-great-power-competition**

Oxford Dictionary online. (2022, Septembre 10). web sit, http://oxforddictionaries.com/view/entry/m_en_gb0748730#m_en_gb0748730

Oxford Research Group. (2017). ***"Sustainability Security"*****. Retrieved May 04). http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/ssp**

Paris, Ronald. (2001). ***"Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?"*****, (International Security, Vol. 26, No. 2).**

Pettman, Ralph. (2005, April) ***"Human Security as Global Security: Reconceptualising Strategic Studies"*****. (Cambridge Review of International Affairs, Vol. 18, No. 1).**

Philippe Hugon. (2001). ***"L'économie des conflits en Afrique"*****. (Revue Internationale et Stratégique, No 3). P 155.**

Sandra T, Barnes. (2005). ***"Global Flows: Terror, Oil & Strategic Philanthropy"*****. (Review of African Political Economy. Vol 32, N° 104-105). Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4007072**

Sarjoh Bah and Kwesi Aning. (2008, February). ***"US Peace Operations Policy in Africa: From ACRI to AFRICOM"*****, (International Peacekeeping, Vol.15, N°1).**

Sauvignet, Théo. (2023, jun 26). ***"Burkina Faso : que restera-t-il de l'armée française en Afrique?"*****. (Le Point, Publié). https://www.lepoint.fr/afrique/burkina-faso-que-restera-t-il-de-l-armee-francaise-en-afrique-26-01-2023-2506348_3826.php#11**

Spanier, John. (1987). ***"Games Nations Play"*****, (Washington, Dc: CQ press).**

Thomas, Caroline, and Wilkin, Peter (eds.). (1999). ***"Globalization, Human Security, and the African Experience"*****. (Boulder, Colo.: Lynne Rienner).**

Vallance, S., Perkins, P. & Dixon, J. (2011). ***"What is social sustainability? A clarification of concept"*****, (In Geoforum 42).**

Van Evera, Stephen. (1999). ***"Causes of War: Power and the Roots of Conflict"*** **(Cornell: Cornell University Press).**

Walt, Stephen M. (1991, June). ***"The Renaissance of Security Studies"*****. (International Studies Quarterly 35, No. 2).**

Wolfers, Arnold. (1952, December**).** ***"National Security as an Ambiguous Symbol"*****. (*****Political Science Quarterly*****, Vol. 67, No, 4).**

Wysokińska-Senkus, A. & Raczkowski, K. (2013). "Economic security in the context of sustainability" (rural development, Aleksandra's Stulginskis University).